



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة-



كلية : العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

تحت عنوان

الحماية الجديدة في التجارة الدولية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد دولي

تحت إشراف الأستاذ:

- لشهب مسعود

إعداد الطالبة:

- غلييلة سميرة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
دموش وسيلة	أستاذ محاضر قسم (أ)	رئيس	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
لشهب مسعود	أستاذ محاضر قسم (أ)	مشرف	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
مسعود مريم	أستاذ محاضر قسم (أ)	ممتحن	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

الحمد و الشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل.

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله", و عملا بقول المصطفى عليه الصلاة و السلام نتقدم بأسمى عبارات الشكر و العرفان إلى عائلاتنا و بالأخص إلى الوالدين اللذين كان لهم فضل كبير علينا لإتمام هذا العمل.

كما نتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف "نعمون مراد" على توجيهاته القيمة و الإرشادات الصائبة التي لم يبخل بها علينا.

و في الأخير نشكر كل من شجعنا و ساعدنا و قدم لنا النصائح لإنجاز هذا العمل.

تقبلوا منا فائق الحب و الإحترام.

شكرا

إهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا و الصلاة و السلام على سيدنا
و نبينا محمد و على آله و صحبه و سلم أما بعد:

مع كل حبي و إمتناني أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى كل ما لدي في الوجود إلى من
أعطتني الحب بلا حدود

أمي الغالية حفظها الله و أطال عمرها

إلى المصباح الذي أنار لي دربي و تعب لأجلي و أمله أن يراني في المراتب العليا, من
ألبسني ثوب الأخلاق

الوالد الكريم حفظه الله و أطال عمره

إلى شموع السعادة المضاءة حولي أفراد عائلتي: أخواتي و إخواني الأعزاء

إلى كافة الأصدقاء الدين لم يبخلوا علي بمساعدتهم على القيام بهذا العمل

إل كل طلبة العلم , و أخص بالذكر طلبة الماستر تخصص إقتصاد دولي جامعة سكيكدة

إلى كافة أساتدتي الكرام

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع

شكر و تقدير

أشكر الله العلي القدير على إتمام هذا العمل

أتقدم بالشكر و التقدير إلى الأستاذ الفاضل المشرف على هذا العمل الدكتور

لشهب مسعود على ما قدمه لي من إرشادات هادفة و توجيهات قيمة و الحرص

الدائم على متابعة هذا العمل في مختلف مراحل

كما أتقدم بشكري الجزيل للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم

مناقشة و تقييم هذا العمل

كما لا يفوتني أن أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى كل الأساتذة و الزملاء على

تشجيعاتهم و إلى كل من أعانني من قريب أو من بعيد لإعداد هذا العمل و

يبقى الشكر و الحمد لله سبحانه و تعالى

الملخص:

نحاول من خلال هذا العمل تسليط الضوء على ظاهرة إقتصادية دولية حديثة أطلق عليها في أدبيات الإقتصاد الدولي بالخمائية الجديدة، هذه الظاهرة تجلت معالمها الأولى من خلال فترة السبعينات ها هي اليوم تأخذ أشكالاً وأبعاداً متعددة، من خلال ما يعرف بتدابير المنطقة الرمادية حيث أخذت من التكتلات الإقتصادية أسلوب جديد للحماية التجارية فضلا عن الإستفادة من وفورات الحجم إضافة إلى ذلك أصبحت المعايير البيئية التي تعرضها هذه الدول عائقاً أمام صادرات الدول النامية، ولم تكنف الدل المتقدمة بهذه السياسات فحسب بل إنتقلت إلى متسوى التسويات النقدية والمالية وذلك من خلال التأثير على القيم الخارجية للعملة للرفع من القدرات التنافسية للمنتوجات الوطنية في الأسواق الدولية.

الكلمات المفتاحية: سياسات تجارية، المنظمة العالمية للتجارة، الحمائية الجديدة، القيود الجمركية.

Abstract :

The présent thesis attempts to shed light on a recent international economic phenomenon named in the literature of the international economy” the Protectionism” this phenomenon, first appeared during the 1970, takes many forms and dimensions industries throng the gray area » where economic blocs have taken a new approach to trade protection as well as benefiting from economies of scale, In addition the environment standards imposed by these countries have become an obstacle to exports from developing countries, which moved even to level of monetary and fiscal adjustments through the impact competitiveness of national products in the international markets.

Key word: Trade Policies, World Trade Organization, the new protectionism, Customs restriction.

الفهرس

الصفحة	العنوان
	البسمة
/	إهداء
/	شكر وتقدير
/	ملخص
/	الفهرس
أ-ث	مقدمة عامة
17-6	الفصل الأول: الإطار النظري و المعرفي للتجارة الخارجية
7	تمهيد
08	المبحث الأول: التجارة الخارجية و القيود الجمركية
08	المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية
08	أولاً: تعريف التجارة الخارجية و أسباب قيامها
09	ثانياً: أهمية التجارة الخارجية و صفاتها
11	ثالثاً: مكونات التجارة الخرجية
12	رابعاً: مبادئ و أهداف التجارة الخارجية
13	المطلب الثاني: القيود الجمركية
13	أولاً: الرسوم القيمية
14	ثانياً: الرسوم العينية

14	ثالثا: الرسوم المركبة
15	المبحث الثاني: الدراسات السابقة والقيمة المضافة
15	المطلب الأول: دراسة حشماوي محمد
15	المطلب الثاني: Zoryama Iutsyshym and Natalia Reznikora
15	المطلب الثالث: دراسة عيلاوي محمد لحسن وشربي محمد الأمين
16	المطلب الرابع: دراسة جعفري عمار
17	خلاصة الفصل الأول
35-18	الفصل الثاني: التجارة الخارجية و علاقتها بالحماية الجديدة
19	تمهيد
20	المبحث الأول: المنظمة العالمية للتجارة و دورها في خفض القيود الجمركية
20	المطلب الأول: الغات (النشأة و التطور)
20	أولا: الخلفية التاريخية
21	ثانيا: وظائف الغات
21	ثالثا: مبادئ الغات
22	المطلب الثاني: جولات الغات التفاوضية
23	المطلب الثالث: الجولة الثامنة (جولة أروغواي)
23	أولا: أسباب و دوافع إنعقاد الأروغواي
24	ثانيا: نتائج جولة الأروغواي
24	ثالثا: الفروق الجوهرية بين الغات و المنظمة العالمية للتجارة
25	المبحث الثاني: الحماية الجديدة

25	المطلب الأول:الإطار المفاهيمي للحماية الجديدة
25	أولاً: مفهوم الحماية الجديدة
26	ثانياً: الفرق بين الحماية الجديدة و التقليدية
27	ثالثاً: الحماية التجارية الجديدة بين التأكيد و المعارضة
27	رابعاً: الحجج الواهية و الجادة لسياسة الحماية
32	المطلب الثاني: العلاقة بين الحماية الجديدة و تحرير التجارة الدولية
32	أولاً: أسباب و دوافع استخدام الحماية الجديدة
32	ثانياً: الاستفادة من الحماية الجديدة
34	ثالثاً: المعايير البيئية كسياسات حماية غير تعريفية في التجارة الدولية
35	خلاصة الفصل الثاني

مَقْلَمَةٌ

مقدمة

ساهمت التجارة الدولية بشكل كبير في الإنفتاح الإقتصادي العالمي فتحرير التجارة يعتبر أحد الركائز التي تهدف إلى تحقيق النمو و التنمية الإقتصادية في الدول المتقدمة و النامية، فحرية التجارة و تحريرها من كل أشكال الحماية من شأنه أن يوفر تخصيصاً أمثل للموارد المتاحة على مستوى العالم.

فرغم الجهود المبذولة و المكاسب المحققة من المحاولات المتكررة لتحرير التجارة الدولية و التي تجسدت في التطورات التي عرفها النظام التجاري العالمي و إنطلاقاً من وضع التجارة الدولية قبل الحرب العالمية الثانية إلى إتفاقيات الغات في 1947 وصولاً إلى ميلاد نظام تجاري عالمي جديد متعدد الأطراف من خلال إنشاء منظمة عالمية للتجارة في أول يناير 1995 إلا أننا نحد العديد من الدول و على رأسها الدول الصناعية الكبرى لازالت تعتمد سياسات حمائية و تضع بذلك حواجز مختلفة أمام صادرات الدول النامية من السلع المصنعة و الأولية و لم تقدم تخفيضات في التعريفات الجمركية على المنتجات التي تحظى فيها الدول النامية بميزة تنافسية و لم تكتفي الدول الصناعية بهذه الأساليب الحمائية فحسب بل أصبحت تتستر وراء أساليب حمائية خفية و مستحدثة في سياساتها التجارية و هو ما إصطلح عليه بالحمائية الجديدة.

وقد برزت هذه المسألة بحدة مع إحترام الأزمة المالية العالمية الأخيرة، هذه الأزمة التي زادت الأوضاع الإقتصادية سواء دفعت بهذه الدول التي تبني سياسات حمائية ترمي إلى إنعاش إنتاجها المحلي و حماية أسواقها من المنافسة الأجنبية، فبعد أن كانت توفر حماية لصناعاتها المحلية من خلال ما يعرف بتدابير المنطقة الرمادية قامت بعرض مستوى عالي من القيود الفنية و الصحية و إجراءات مكافحة الإغراق لتشغل بعدها إلى الجانب النقدي و المالي و أصبحت تستخدم من التخفيض التنافسي للعملات أداة حمائية جديدة في التجارة الدولية و هو الأمر الذي أدى إلى حدوث إختلالات متباينة في المبادلات التجارية الدولية وضعت على المحك فاعلية و مستقبل منظمة التجارة العالمية إنطلاقاً مما سبق نطرح التساؤل التالي:

• طرح الإشكالية:

ما العلاقة بين المنظمة العالمية للتجارة و الحمائية الجديدة؟ و ما هي إنعكاسات الحمائية الجديدة على التجارة العالمية؟.

و للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية نضع أسئلة فرعية كالتالي:

- (1) ما المقصود بالتجارة الخارجية؟ و ما هي أسباب قيامها؟.
- (2) ما علاقة الحمائية الجديدة في تحرير التجارة الخارجية؟.

• الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وضعنا فرضيتين هما:

1) تعتبر الحمائية الجديدة نتيجة مباشرة بعد إلغاء الحواجز الجمركية من طرف المنظمة العالمية للتجارة.

2) تعد الحمائية الجديدة من أهم عوائق التجارة الدولية.

• أسباب إختيار الموضوع:

تعود أسباب إختيارنا لهذا الموضوع بالدرجة الأولى إلى كونه يقع في دائرة الإقتصاد الدولي الذي حاولنا أن نعالجه من جوانب لم تسبق دراستها و البحث فيها فالكثير من الدراسات التي تناولت موضوع التكتلات الإقتصادية لم تشر إلى الدور الحمائي لهذه التكتلات كما أن موضوع المعايير البيئية يشكل نوعا جديدا من الحمائية التجارية و لا يزال محل جدال بين الدول النامية و المتقدمة داخل إجتماعات المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى دور المنظمة العالمية للتجارة في خفض القيود

• أهداف الدراسة:

تهدف إلى كشف النقاب عن الحمائية الجديدة كمصطلح جديد في أدبيات الإقتصاد الدولي و تبيان مدى أثرها على التجارة الدولية كهدف عام يتفرع إلى أهداف فرعية أخرى:

- عرض أهم التطورات الحاصلة في التجارة العالمية و القيود الجمركية .
- التأسيس النظري للحمائية الجديدة و عرض أهم أشكالها الأكثر تأثيرا في التجارة الدولية.
- وضع هذه السياسات الحمائية الجديدة في ميزان المنظمة العالمية للتجارة و بحث سبل معالجتها.
- أهمية الدراسة:

من خلال هذا العمل نعالج موضوعا مهما من مواضيع الإقتصاد الدولي و تظهر هذه الأهمية جليا في ظل الظروف التي يعيشها النظام التجاري العالمي خصوصا في أعقاب الأزمة المالية العالمية و ما خلفته من ركود إقتصادي على مستوى العالمي حيث شكلت السياسات الحمائية الجديدة و على غرار سياسة حرب العملات الدولية حاجزا خفيا و دكيا أمام حرية التجارة أدت إلى حدوث إختلالات كبيرة في أداء نظام التجارة المتعدد الأطراف وهو ما تتطلب منا كباحثين تشخيص هذا الواقع الإقتصادي الدولي لنبحث بعد ذلك عن الحلول.

• حدود الدراسة:

زمنيا تقع دراستنا ضمن المجال الزمني الذي إرتسمت معالمه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و هي بداية تشكيل النظام التجاري العالمي الجديد إلى غاية منتصف العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.

• مناهج الدراسة:

إعتمدنا على المنهج الوصفي لوصف و تشخيص ظاهرة الحمائية الجديدة من أجل تحديد الآثار المترتبة عليها و من ثم البحث في سبل مواجهتها.

و تشخيص موضوع الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة كونه موضوعا يتميز بنوع من التعقيد و التشعب لارتباطه بالعديد من المواضيع

الأخرى كالتكتلات الإقتصادية و المعايير البيئية و سياسة سعر الصرف.

• **صعوبات الدراسة:**

يبدو أن موضوع هذه الدراسة واحد في عنوانه لكن مشعب و متعدد المواضيع في مضمونه فموضوع الحمائية الجديدة يضم أشكالاً عديدة كل منها يحتاج إلى بحث متفرد وواسع كالتكتلات الإقتصادية و علاقتها بالتجارة الدولية و البيئة و علاقتها بالتجارة الدولية إضافة إلى علاقة الحمائية الجديدة بالتجارة الخارجية في خفض القيود الجمركية.

• **محتويات الدراسة:**

تضمنت هذه الدراسة فصلين، حيث قسمنا الفصل الأول إلى مبحثين و الفصل الثاني إلى مبحثين كذلك و ذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: الجزء النظري و المعرفي للتجارة الخارجية و ينقسم بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول الإطار النظري للتجارة الخارجية و القيود الجمركية، و المبحث الثاني يتناول الدراسات السابقة و القيمة المضافة.

أما الفصل الثاني يتناول مبحثين، المبحث الأول يتناول العلاقة بين الحمائية الجديدة في تحرير التجارة الخارجية و خفض الرسوم الجمركية، و المبحث الثاني يتناول الإطار المفاهيمي للحمائية الجديدة.

الفصل الأول :

الإطار النظري والمعرفي

للتجارة الخارجية

تمهيد:

ساهمت التجارة الدولية بشكل كبير في الانفتاح على العالم, فتحرير التجارة يعتبر أحد الركائز التي تهدف إلى تحقيق النمو و التنمية في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء عن طريق الاتجاه نحو الاتفاقيات التجارية سواء الثنائية الإقليمية أو الدولية لتعزيز الدور الكبير للتجارة الدولية من خلال النشاط التجاري الذي يشهد تطوراً كبيراً عبر الزمن.

حيث شهدت التجارة الدولية نمواً متسارعاً بفضل اتخاذ الدول منهج التعاون و التكامل بينها و الإنزماج في النظام التجاري الدولي عن طريق تبني سياسات تجارية مناسبة تهدف للتحرير التجاري عن طريق إزالة كل الحواجز و العوائق التي تقف في طريق حرية التجارة, و تجنب النزعة الحمائية التي طبقت في الثلاثينات التي أدت إلى أزمة الكساد الكبير, مما يعني أن للسياسات التجارية إتجاهين مختلفين لقيادة التجارة أحدها نحو التحرير و الآخر نحو التقييد و اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي.

المبحث الأول: التجارة الخارجية و القيود الجمركية

تعتبر التجارة الدولية من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تركز عليها الدول, نظرا لما تقتضيه الحاجة الاقتصادية من تبادل السلع و الخدمات و انتقال عناصر الإنتاج خاصة و أنها كانت الحل الوحيد لجميع الدول للخروج من حالة العزلة و تحقيق الاكتفاء الذاتي رغم اختلاف النظم السياسية والاقتصادية و القانونية لهذه الدول, إلا أنها كانت الحل الأمثل للدول التي كانت تنتج كل ما تحتاجه حتى و لو كانت لا تنتجها بكفاءة أي تكون تكلفتها أقل و تبادلها بمنتجات الدول الأخرى التي لا تستطيع إنتاجها بكفاءة أي تكلفتها مرتفعة.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية مجموعة من الحركات الدولية للسلع والخدمات حيث تتكون من عدت اسباب لقيامها واهمية تركز عليها واهداف تقوم بيها

أولاً: تعريف التجارة الدولية و أسباب قيامها:

1_تعريف التجارة الدولية:

_يقصد بها التحركات الدولية للسلع و الخدمات, أو هي مصطلح إقتصادي ينصرف إلى حركة السلع و الخدمات بين الدول المختلفة¹

_ و تعرف أيضا بأنها أحد فروع علم الإقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية, ممثلة في حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول².

_ تعرف بأنها فرع من فروع علم الإقتصاد يعمل على دراسة تبادل السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج عبر حدود الدول و ذلك عبر دراسة حركة الموارد الأولية بين الدول و تبادل خدمات النقل و التمويل و الخبرات التقنية و رؤوس الأموال وغير ذلك من الأمور ذات العلاقة.³

_ التجارة الدولية تخلق شبكة من الروابط و العلاقات بين الدول المختلفة وتؤثر على إقتصادياتها و خاصة على أسواق السلع و الخدمات و على الأسواق المالية و النقدية⁴.

¹- فيروز سلطاني, دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية و الدولية (دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأرومتوسطية),مذكرة معتمدة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, علوم اقتصادية,اقتصاد دولي,جامعة محمد خيضر,بسكرة,2012_2013,ص 03

²-تركية صغير,سياسات التجارة الدولية في الجزائر و انعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال (1990_2014),مذكرة مقدمة لاستكمال

متطلبات شهادة ماستر أكاديمي العلوم الاقتصادية و التجارية,تجارة دولية,جامعة الشهيد حمه لخضر,الوادي,2014 2015,ص 25

³ _الدكتور علي جدوع شرفات,مبادئ الاقتصاد الزراعي ط1, دار زهران للنشر و التوزيع,عمان,الأردن,2010 1431 هـ, ص318

⁴ _علي عبد الفتاح أبو شرار,الاقتصاد الدولي,نظريات و سياسات,ط1, دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة,عمان,الأردن 2007م

2_ أسباب قيام التجارة الدولية: يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية إلى العوامل التالية:

1/ لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كلياً (الإكتفاء الذاتي) نظراً لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة في العالم¹.

2/ **التخصص الدولي:** إشباع حاجات الأفراد داخل الدولة أمر صعب و ذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية و المكتسبة بين الدول, لذلك يجب أن تخصص كل دولة في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها و ظروفها و إمكاناتها الإقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل و كفاءة عالية.

3/ **تفاوت تكاليف الإنتاج:** بين الدول دفع لقيام التجارة و بالذات الدول التي تمتلك ما يسمى بإقتصاديات الحجم الكبير و هذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط الكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة بالدول الأخرى التي تنتج بكميات ليست وفرة و بالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي للدولة الأولى ميزة نسبية مقارنة².

4/ **المشكلة الاقتصادية:** حيث أن دولة ما لا تستطيع أن تكتفي ذاتياً بصورة شاملة ولمدة طويلة.

5/ اختلاف الميول و الأذواق لدى الشعوب من حيث رغبتهم بالحصول على السلع المنتجة في الدول الأخرى.

6/ رفع مستوى المعيشة.³

ثانياً: أهمية التجارة الخارجية و صفاتها

1/ **أهمية التجارة الخارجية:** تظهر أهمية التجارة الدولية في العديد من النقاط نذكر منها:

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج إذ أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج القومي مما ينعكس على وضع العمالة و توفير السلع الضرورية و الأساسية و العكس صحيح إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج القومي و تخفيض مساهمته في الدولة و زيادة البطالة و تدهور مستوى معيشة الأفراد⁴.
- القدرة على الاستعانة بالأيدي العاملة و الخبرات الأجنبية لأن تحقيق معدلات النمو الاقتصادي يحتاج إلى كوادرات فنية ماهرة من الأيدي العاملة و قد تكون غير متوفرة في البلد⁵.
- القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى إستثمارات و خاصة في الدول النامية التي لا تحتاج إلى إستيراد الآلات و المعدات و السلع الإستثمارية التي لا ينتجها الإقتصاد المحلي.
- العلاقة الوطيدة بين التجارة الخارجية و التنمية الإقتصادية و ما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي, ترقى حجم و نمط التجارة الخارجية, تنقل التكنولوجيا و المعلومات الأساسية التي تقيد في بناء الإقتصاديات

¹ تركية صغير, مرجع سبق ذكره, ص 25

² تركية صغير, مرجع سبق ذكره, ص 25

³ امجد بن عيسى, محمد كشرود, انعكاسات الشراكة الاورو متوسطة على التجارة الخارجية للجزائر (1994-2014), مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي, علوم اقتصادية, مالية ونقود, جامعة العربي التبسي, تبسة, الجزائر, 2016, ص 5

⁴ الدكتور شقيري نوري موسى, محمد عبد الرزاق الحنيطي, صالح طاهر الزرقان, الأستاذ عبد الله يوسف سعادة, التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية, الطبعة الأولى, دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة, عمان الأردن, 2012م 1433هـ, ص 21, 22

⁵ محمد بن إبراهيم التويجري, التجارة الدولية و أثرها على التنمية المستدامة المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية, المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة, تونس, 2002, ص 09

المتينة و تعزيز عملية التنمية تحقق التوازن في السوق الداخلي نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض و الطلب¹.

- زيادة الكفاءة الإنتاجية للسلع المحلية حيث أن المنتج المحلي يخشى منافسة السلع الأجنبية لذا فإنه يسعى لتحسين نوعية إنتاجه و تنويع هذا المنتج².
- الحركة الدولية لرؤوس الاموال أي ان انتقال رؤوس الاموال بين دول العالم المختلفة³.
- تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية.
- عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج السلع و الخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر الظروف الطبيعية و الجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا⁴.
- أصبحت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم فهي التي توفر للمجتمعات المختلفة للسلع و الخدمات التي يمكن إنتاجها محليا أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا، و لذا فإن التجارة الخارجية تتيح لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع و من ثم تسهم في زيادة رفاهية دول العالم⁵.

2/ صفات التجارة الخارجية: تمتاز التجارة الخارجية بمجموعة من الموصفات و يمكن إجمالها فيما يلي⁶:

- ✓ تمتاز التجارة الخارجية بأنها عملية تبادلية للسلع و الخدمات بين الدول و ربما تكون تلك المبادلات بين الدول التي تسعى إلى تحقيق الهدف الاقتصادي أو ربما بهدف السيطرة و الاستحواذ على الأسواق الخارجية.
- ✓ تقوم التجارة الخارجية على التخصص في الإنتاج بحيث تبدل كل دولة طاقتها و تسخر مواردها في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها و توريدها للدول الأخرى تتميز دون غيرها من الدول.
- ✓ تتطلب التجارة الخارجية الانتقال إلى التسويق الدولي و هذا يتطلب أسواقا خارجية كبيرة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها و من هنا تبدأ عمليات التنافس التجاري الدولي في السيطرة على الأسواق الدولية و العالمية
- ✓ تعمل التجارة الخارجية ضمن منظومة حدود القانون التجاري الدولي بهدف تنظيم التجارة الخارجية و تنظيم انتقال السلع و الخدمات بين الدول.
- ✓ تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا من مؤشرات التقدم الاقتصادي الوطني و الرفاهية للبلاد.

¹ _رعد حسن الصرن، السياسات التجارية الخارجية، دار الرضا للنشر، الجزء الأول، 2000، ص 57

² _الدكتور علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 325

³ _ امجد بن عيسى ، محمد كشرود ، مرجع سبق ذكره ، ص 4

⁴ _ عبد الرحمان يسري، محمد أحمد السيرتي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، 2009، ص 08

⁵ _محمد أحمد السيرتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية، ط1، مصر 2009، ص 09

⁶ _عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن، 2015، ص 20_ 22

ثالثاً/ مكونات التجارة الخارجية: تتكون التجارة الخارجية في أي دولة من العناصر الآتية:¹

1_ الصادرات:

✓ الصادرات هي سلع منتجة في الداخل و تستهلك في الخارج, بذلك فهي تمثل قيمة المنتجات الوطنية التي ينتظر أن يشتريها العالم الخارجي.

و بما أن الصادرات تمثل إتفاقاً أجنبياً على السلع و الخدمات المنتجة داخل الوطن فهي تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل القومي أي تضيف قوة جديدة للإتفاق الكلي.

✓ و تنقسم الصادرات إلى نوعين:

أ/ الصادرات المنظورة في شكل سلع ملموسة: كالسلع الإستهلاكية و الإنتاجية و المواد الأولية.

ب/ الصادرات غير المنظورة في شكل سلع ملموسة: كالنقل و التأمين و الخدمات المصرفية

2_ الواردات:

الواردات هي سلع منتجة في الخارج و تستهلك في الداخل, و تتمثل في تلك العمليات المتعلقة بالسلع و الخدمات يؤديها بصفة نهائية غير المقيم للمقيم إذا كان متواجداً داخل الحدود الإقليمية أو خارجها, و هي ذلك الإتفاق المحلي على السلع و الخدمات المنتجة في الخارج.

✓ و تنقسم الواردات إلى نوعين:

أ/ الواردات المنظورة في شكل سلع ملموسة: مثل الموارد الغذائية

ب/ الواردات غير منظورة في شكل خدمات غير ملموسة كالخدمات العلاجية المقدمة من دولة أخرى

3_ تجارة الترانزيت (نظام التجارة العابرة):

يقصد به عبور الضائع أو مرورها عبر إقليم الدولة دون أن تكون وجهتها النهائية إليه أي دون أن تستهلك فيه, فهي إذن تجارة عابرة لأراضي دولة ثالثة أثناء انتقالها من البلد المصدر إلى البلد المستورد و تعتبر من الأنواع الهامة لنشاط التجارة الخارجية, و الترانزيت أقرب ما يكون إلى "المستودع المتنقل" الذي من شأنه أن يحمل البضاعة إلى الميناء الجمركي الذي يراه صاحب البضاعة أكثر ملائمة من غيره.

4_ نظام السماح المؤقت: يقصد به إعفاء المواد الأولية أو غير كاملة الصنع المستوردة بقصد إدخال تغييرات

صناعية أو تجارية معينة عليها, و ينطبق ذات الأمر على ما يرد إلى الدولة من سلع نصف مصنعة أو بها عطل بغرض تحويلها إلى سلع كاملة الصنع (كتحويل خيوط الغزل المستوردة نسيجاً أو النسيج قماشاً) أو صيانتها و إصلاحها محلياً (كإصلاح السفن و المراكب الأجنبية داخل ورشة محلية) و تعفى هذه المواد مؤقتاً من الرسوم الجمركية و غيرها.

¹ بوكونة نور, تمويل التجارة الخارجية في الجزائر, مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية, كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارة و

رابعاً: مبادئ و أهداف التجارة الدولية:

1/ **مبادئ التجارة الدولية:** تتميز المنظمة العالمية للتجارة باستنادها إلى مجموعة من المبادئ أهمها:¹
مبدأ عدم التمييز: و يعني تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية حيث تلتزم كل دولة بإخضاع المنتجات المماثلة للواردات في مختلف الدول لنفس المعاملة الجمركية.
مبدأ التجارة التفصيلية: و يتركز أساساً أن للدول النامية خصوصياتها فيما يتعلق بمشكلة التنمية و مشكلة القدرة على المنافسة و لهذا فإن المنظمة العالمية للتجارة تعطي للدول النامية بعض الامتيازات فيما يتعلق بتطبيق بنود المنظمة كما تعفى هذه الدول من بعض الإجراءات مثلما هو الحال فيربط معايير العمل بالتجارة، أو منح هذه الدول فترة أطول لتتكيف مع هذه المتطلبات.
قاعدة المعاملة الوطنية: و تعني معاملة المنتجات الأجنبية معاملة السلع الوطنية من حيث الضرائب المحملة و الرقابة الحكومية.

الإجراء الوقائي: حيث يسمح لبلد معين أن يزيد من القيود السعرية أو القيود الكمية على تجارتها الخارجية إذا كان تحريرها يلحق بالصناعة الوطنية ضرراً بليغاً.

مبدأ الشفافية: تضم المادة "03" من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات نصوصاً حول الشفافية باعتبارها واحدة من الالتزامات و النظم العامة حيث يلزم هذا المبدأ الدول الأعضاء
نشر جميع القواعد و اللوائح المحلية التي تحكم تجارة الخدمات.
إعلام مجلس التجارة في الخدمات بجميع الأحكام و التدابير الجديدة.
إنشاء على الأقل نقطة واحدة أو أكثر للاستفسار و يمكن للبلدان الأعضاء الأخرى الحصول منها على معلومات على القوانين و اللوائح التي تؤثر على التجارة في قطاع الخدمات.

2/ **أهداف التجارة الدولية:** يمكن تلخيص الأهداف التي تصبوا إليها فيما يلي:²

- **رفع مستوى المعيشة:** بتعيين إدارة العلاقات فيما بين أعضاء المنظمة في مجال التجارة و الجهود الإقتصادية بهدف رفع مستوى المعيشة.
- **ضمان التوظيف الكامل:** توفير ضمان التوظيف الكامل لاقتصاديات البلدان الأعضاء.
- **نمو الدخل الحقيقي و الطلب الفعال:** لتعزيز النمو المطور للدخول الحقيقية و الطلب الفعال لأسواقها.
- **تحقيق التنمية المستدامة و حماية البيئة:** و ذلك للسماح بالاستغلال الأمثل لاحتياطات العالم بما يتماشى في التنمية الإقتصادية.
- **حل المنازعات و إيجاد تواصل بين الأعضاء:** لم تكن آلية الاتفاقية العامة للتجارة و التعريف الجمركية كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام و إتفاقية جولة

¹ - سليم سعداوي، الجزائر و منظمة التجارة العالمية، آفاق و معوقات الإنظام، دار الخ لدونية، ص ص 18، 19

² - سليم سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 20، 21

الأوروغواي نظرا لكثرتها و تشعبها, و بسبب المشاكل التي عانت منها لذلك كان من الضروري إنشاء آلية فعالة و زادت قوة رادعة تمثلت هذه الأولوية في المنظمة العالمية للتجارة.

و هذا يتضح لنا أن أهم أهداف منظمة التجارة العالمية تتمثل في رفع مستوى المعيشة في الدول الأعضاء و تحقيق التوظيف الكامل لمواردها و تنشيط الطلب الفعال بها مع تخصيص الموارد الإقتصادية على مستوى دول العالم تخصيصا أمثلا و توفير حرية تحرك رؤوس الأموال و الاستثمارات على الأسواق و خفض الحواجز الجمركية و غير الجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية و زيادة الدخل العالمي و إقرار مبدأ المفاوضات كأداة لتسوية النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء.

المطلب الثاني: القيود الجمركية

تعرف الرسوم الجمركية على أنها أحد أنواع الضرائب غير المباشرة التي تفرضها الدولة على وارداتها من السلع أو المواد الأولية أو الوسيطة من الخارج و تعتبر من أهم أدوات السياسة التجارية لأنها يمكن أن تعمل على تحقيق التوازن الخارجي و حماية الصناعات الناشئة و في الوقت نفسه تمثل جانبا من الإيرادات العامة للدولة المطلوب لتمويل النفقات الحكومية العامة.

أولاً: الرسوم القيمية: هي عبارة عن فرض رسم جمركي يمثل نسبة معينة من سعر السلعة أو ثمن الإستيراد فقد يفرض رسما قيما قدره 10% أو 20% من ثمن استيراد السلعة و هكذا¹.

تجبر الرسوم القيمية بفرض نسبة مئوية ثابتة من القيمة النقدية لوحدة واحدة من السلعة المستوردة وهكذا, إذا كان معدل التعريفه القيمية 5% و كان السعر العالمي للسلعة المستوردة يساوي 30 دولار للوحدة, فإن ضربيتها القيمية تساوي 1.5 دولار تضاف إلى السعر كرسوم إستيراد, وإذا إرتفع السعر بسبب التضخم إلى 60 دولارا فإن رسوم الإستيراد ترفع إلى ثلاثة دولارات.

و لذلك نجد أن التعريفه القيمية تمكن المنتجين المحليين من التغلب على فقدان القيمة الحمائية التي تخلفها التعريفه النوعية أثناء التضخم, فالتعريفه القيمية تحافظ الأداة الجمركية (التعريفه القيمية) و هي أن مفتشي الجمارك يحتاجون إلى إجراء تقدير للقيمة النقدية للسلعة المستوردة, و لمعرفة هذه الحقيقة فإن بائع السلعة يميل إلى خفض سعر السلعة في الفاتورة و بوليصة الشحن لكي يقلل من العبء الضريبي, و من ناحية أخرى يتعمد موظفوا الجمارك المبالغة في تقدير ثمن السلعة لإبطال مفعول التقدير الأقل من جانب المستورد أو لزيادة مستوى الحماية و الإيراد الجمركي².

¹ _ السيد متولي عبد القادر, الاقتصاد الدولي, النظرية و السياسات, ط1, دار الفكر منشرون و موزعون, عمان, الأردن, 2011, 1432هـ, ص

² _ علي عبد الفتاح أبوا شرارة, مرجع سبق ذكره, ص 278

ثانياً: الرسوم العينية: في هذا النوع يتم فرض رسم جمركي في شكل قيمة محددة للسلعة بصرف النظر عن قيمتها، كان يفرض على التلفزيون مقاس 17 بوصة 100 جنيه و التلفزيون 20 بوصة 200 جنيه و هكذا.¹

تعرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن، حجم...).

و تعرف على أنها رسم إستيراد يتخذ قيمة نقدية ثابتة على الوحدة المعنية الواحدة من السلعة المستوردة بغض النظر عن سعرها و المثال على ذلك فرض مبلغ 20 دولاراً على كل طن من السمك المستورد أو ستين على كل كلف من السلعة المستوردة.

أما الفاتورة الكلية للرسوم النوعية على سلعة مستوردة فإنها تعتمد على عدد الوحدات من السلعة و القيمة النقدية الثابتة للرسوم النوعية المفروضة على الوحدة العينية من السلعة و ليس على قيمة السلعة أو سعرها، و تستطيع السلطات الضريبية أن تقوم بتحصيل الرسوم النوعية بسهولة و ذلك لأنها تحتاج فقط لمعرفة عدد الوحدات العينية للواردات و ليس إلى قيمتها.

و مع ذلك فإن الرسم النوعي له عيب أساسي كأداة للحماية بالنسبة للمنتجين المحليين لأن قيمة الحماية تختلف عكسياً مع سعر الواردات، فإذا كان سعر السلعة المستوردة 10 دولارات و الرسوم الجمركية النوعية 1 دولاراً للوحدة (أي ما يعادل 10%)، فإذا حدث تضخم و ارتفع سعر الوحدة المستوردة إلى 20 دولاراً، فإن الرسم النوعي الآن (1 دولار) و يساوي 5% من قيمة السلعة المستوردة، و عليه فإن المنتجين المحليين لا يشعرون بحق أن الرسوم النوعية الجمركية تقوم بمهمة الحماية (بعد التضخم) التي إعتادت أن تؤديها.

إن الممارسات التضخمية التي حدثت في القرن الماضي قادت الدول للتحويل بعيداً عن الرسوم النوعية و لكنها لا تزال تفرض على الكثير من السلع.²

ثالثاً: الرسوم المركبة: تتكون من كل الرسوم الجمركية النوعية و القيميّة، تكون الرسوم الجمركية في صورة مبلغ ثابت بالإضافة إلى نسبة من قيمة أو ثمن السلع المستوردة، فمثلاً يفرض كل على تلفزيون مستورد 100 دولار + 10% من الثمن.

هناك تطبيقات أخرى للرسوم الجمركية قد يكون ذلك على أساس الهدف منها أو غير ذلك من الأسس، و لكن أكثر أشكال الرسوم الجمركية انتشاراً و استخداماً في الواقع العملي هي الرسوم القيميّة.

و الرسوم المركبة تفرض كمبلغ محدد من النقود على كل وحدة من المنتج.³

¹ السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 78

² علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 277، 278

³ الدكتور محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية "النظرية و التطبيق"، الطبعة الأولى، الدار

الجامعية، إسكندرية، 2010، ص 136، 137

المبحث الثاني: الدراسات السابقة و القيمة المضافة

المطلب الأول: دراسة حشماوي محمد, الاتجاهات الجديدة في التجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية,

أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية, جامعة الجزائر 2006:

تشير هذه الدراسة إلى أن الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد تصب كلها في مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية و لكن و بقدر ما تستطيع هذه الدول أن تتكيف مع هذا النظام الجديد بقدر ما تستطيع تحسين تنافسيتها في السوق العالمية و بالتالي تحسين مركزها التفاوضي مع القوى الإقتصادية الكبرى لذلك فإن النظام الإقتصادي العالمي الجديد لا يزال يحتاج إلى إصلاح في آلياته و طريقة عمل مؤسساته و إعادة النظر في قواعده سواء في مجال التجارة أو الاستثمار حتى يحض برضا دول و شعوب العالم النامي و المتقدم على حد سواء .

وإضافة التي قدمتها هذه الدراسة هي السياسات الحمائية الجديدة التي أدت إلى حدوث إختلالات كبيرة على مستوى المبادلات التجارية الدولية على غرار المعايير البيئية و سياسة تخفيض العملة و حرب العملات و هو ما استدعى تضافر جهود المؤسسات الإقتصادية الدولية و على رأسها المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني: zoryamalntsyshyn and Natalia Reznikova

Compétitive devaluatin in currency wars : financial projection of

neoprotectionism ,the nutionul university of kyive ,2013

ركزت هذه الدراسة على مخلفات الأزمة المالية العالمية و إشكالية فشل أسعار الصرف الحرة في كل مرة في المحافظة على مكاسب التحرير و الانفتاح الإقتصادي و ما تسببه حرب العملات من تراجع و تهديد لمستقبل منظمة التجارة العالمية, و قد دعت في الأخير إلى ضرورة توسيع مجموعة العشرين للتشاور حول حلول الأزمات في المستقبل عوض الاعتماد على برامج الإنقاذ و الدعم بشكل فردي, وجاءت دراستنا هذه لتفسير كيف يمكن استخدام سياسة سعر الصرف كأسلوب حمائي جديد و أثر سياسة تخفيض اليوان على التجارة الخارجية في الصين.

المطلب الثالث: دراسة علاوي محمد لحسن و شربي محمد الأمين, الحمائية الجديدة, حرب العملات و أهمية تفعيل

دور المنظمة العالمية للتجارة, مجلة الباحث, العدد 2014/14 جامعة قاصدي مرباح, ورقلة.

سلطت هذه الدراسة الضوء على أهم التحديات التي تواجه تحقيق المزيد من التحرير التجاري الدولي ممثلة في ظاهرة الحمائية الجديدة التي ركزت على شكل واحد من أشكال هذه الحمائية و هو تخفيض القيم الخارجية للعملات الوطنية أو ما يعرف بحرب العملات, كما ركزت هذه الدراسة على ضرورة تفعيل دور المنظمة العالمية للتجارة بما يخدم مصالح الدول المتقدمة و النامية على حد سواء و العمل على مواجهة آثار هذا النوع من الحمائية التجارية. وما تمت إضافته لهذه الدراسة هو السياسات الحمائية الجديدة الأخرى كالتكتلات الإقتصادية و المعايير البيئية إضافة إلى دور المنظمة العالمية للتجارة في خفض القيود الجمركية.

المطلب الرابع: دراسة جعفري عمار السياسات الحمائية الجديدة في ضوء إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، حالة الصين، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة 2018.

تشير هذه الدراسة إلى أن تتوافق الحمائية الجديدة بأشكالها الثلاث (تكتلات اقتصادية، المعايير البيئية، سياسة تخفيض العملة) مع إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة أم تتعارض معها و أثر سياسة تخفيض اليوان الصيني كسياسة حمائية على التجارة الخارجية في الصين و بالتالي عرف النظام التجاري العالمي تطورات كبيرة كانت بدايتها بتأسيس إتفاقيات الغات لتتوج في النهاية بإنشاء منظمة عالمية للتجارة حيث ساهمت هذه التطورات في إزالة جزء كبير من القيود و العوائق الجمركية أمام حركة التجارة الدولية و بالتالي الوسائل و العوائق غير التعريفية التي تستخدمها الدول بغية حماية اقتصادها بطريقة خفية و ذكية من المنافسة الأجنبية. والإضافة التي قدمتها هذه الدراسة هي كشف النقاب عن الحمائية الجديدة في أدبيات الإقتصاد الدولي و تبين مدى أثرها على التجارة الدولية في إبراز دور الأزمات الإقتصادية في إنتشار هذا النوع من السياسات الحمائية و دورها في خفض القيود الجمركية.

خلاصة الفصل الأول:

خلاصة القول بعد ما تطرقنا إلى دراسة التجارة الخارجية فإن أهم ما يمكن استنتاجه أن التجارة الخارجية تعبر عن حركة الصادرات و الواردات التي تتم بين الدول إضافة إلى أن للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في الحياة الإقتصادية لأي دولة, و ساهمت الكثير من الأسباب و الدوافع في قيامها منها عدم استطاعت أي دولة تحقيق الإكتفاء الذاتي من كافة السلع و الخدمات, إضافة إلى بعض الأسباب الأخرى.

كما أن لقيام التجارة الخارجية بين الدول مزايا تعود على الطرفين, و نظرا لأهمية التجارة الخارجية نجد أن جل المدارس الإقتصادية حاولت إعطاء تفسير واضح للتجارة الخارجية و ذلك من خلال مبادئها و أهدافها كما تعرفت على القيود الجمركية و أنواعها.

الفصل الثاني:

التجارة الخارجية وعلاقتها

بالحمائية الجديدة

تمهيد:

يعتبر موضوع التجارة الدولية من بين أهم المواضيع الجديرة بالدراسة و البحث و ذلك بالنظر إلى التطورات و التغييرات المستمرة و المتلاحقة التي تحيط بالإقتصاديات الوطنية, فكل دولة تسعى إلى الحفاظ على مكاسبها الإقتصادية عن طريق حماية صناعاتها و منتجاتها من المنافسة الدولية مع العمل في نفس الوقت على الاستفادة من الفوائض و وفورات الحجم التي يوفرها العالم الخارجي و من هنا تبدأ نقطة الخلاف في دراسة مواضيع التجارة الدولية و يبدأ الجدل بين أطروحتين متعارضتين, تنادي الأولى بضرورة إطلاق العنان لحرية التجارة الدولية و تحريرها من كل العوائق و القيود حتى يعمل الإقتصاد في إطار المنافسة التامة و يحقق الكفاءة العالية, أما الثانية فتدعو إلى إلزامية وضع الحواجز على الحدود في وجه تيار التبادل التجاري الدولي لحماية للإقتصاد الوطني من المنافسة غير العادلة.

المبحث الأول: المنظمة العالمية للتجارة و دورها في خفض القيود الجمركية

تعتبر نهاية القرن العشرين منعطفًا تاريخيًا تميز باستكمال آخر حلقات النظام الإقتصادي العالمي، مع قيام منظمة التجارة العالمية بعد تطورات عديدة كانت بدايتها عام 1947 بتأسيس الإتفاقيات العامة للتجارة و التعريفات الجمركية عقدت خلالها ثماني جولات كانت آخرها جولة الأوروغواي و التي أسفرت على إنشاء منظمة عالمية للتجارة.

المطلب الأول: الغات (النشأة و التطور)

الغات هي اختصار للتسمية الإنجليزية للمنظمة Gatt و تعني الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و قد أبرمت الإتفاقية في 30 تشرين الأول 1947 و دخلت حيز التنفيذ في بداية عام 1948 و كانت تشرف على تنفيذ الإتفاقية أمانة عامة دائمة مقرها في جنيف و كان من مهام "الغات" الإشراف على جولات المفاوضات حول تجارة السلع و الإجراءات المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في الإتفاقية.

أولاً: الخلفية التاريخية

فرضت الظروف الاقتصادية البيئية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية الحاجة إلى التعاون الدولي من خلال انعقاد مؤتمر بريتون رودز في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1944 و ذلك لمعالجة المشكلات الإقتصادية التي تعرضت لها دول العالم، و قد كان من أبرز نتائج هذا المؤتمر أنه تم الإتفاق بين الدول المجتمعة و عددها 44 دولة على إنشاء كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير بحيث يقدم البنك الدولي القروض المالية للمشاريع في حين أن الصندوق الدولي يقدم النصح والمشورة للدول التي تعاني من أزمات إقتصاد و بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فكرت الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف بين دول العالم و لتحقيق هذه الفكرة دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مؤتمر حول التجارة و التوظيف في لندن عام 1946 ثم أكمل أعماله في جنيف عام 1947 و في هافانا عام 1948 و لكن ألغي فيما بعد أي لا يكتمل و قد أسفر هذا المؤتمر عن وثيقة سميت بميثاق هافانا حيث تم وضع بعض القواعد و الأسس التي تنظم سلوك الدول في المبادلات التجارية مثل خفض الرسوم الجمركية و منع الحصص و إلغاء إعاقات التصدير و تحقيق التنمية الإقتصادية للدول الأعضاء و ذلك من أجل تحقيق العدالة التجارية بين الدول المشاركة في هذا الميثاق، إلا أن الو.م.أ كانت ترغب في ميثاق هافانا أنه لا يليب طموحاتها فقامت بسحب موافقتها و لم تصادق عليه و لذلك أصبح هذا الميثاق في حكم الماضي و لم يدخل حيز التنفيذ.¹

¹ محمد لحسن علاوي، محمد أمين شربي، الحماية الجديدة حرب العملات و أهمية تفعيل دور المنظمة العالمية للتجارة، مجلة

ثانيا: وظائف القات التي قامت عليها

تتخصص وظائف الغلات في ثلاثة وظائف رئيسية هي:¹

1/ وضع الأسس و المبادئ و القواعد لتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء الموقعة على إتفاقية الغات و الإشراف على تنفيذها.

2/ تنظيم جولات التفاوض التجارية المتعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة العالمية و من أجل جعل العلاقات الإقتصادية الدولية و العلاقات التجارية الدولية تحديدا بين الدول أكثر شفافية و أكثر قابلية للتنبؤ و من ثم أقل إثارة للمنازعات التجارية.

3/ حل المنازعات بين الدول الأعضاء بعد فشل المشاورات الثنائية بينها في حل الخلاف, و عليه يقوم مجلس الدول الأعضاء بتشكيل لجنة مكونة من 3 إلى 5 خبراء مستقلين للنظر في المشكلة, و بعد أن تقوم اللجنة بجمع المعلومات و تدقيقها بواسطة أطراف متلفة عن المشكلة تقوم بإصدار توجيه لمعالجة المشكلة.

ثالثا: مبادئ الغات

تقوم الغات على مجموعة من المبادئ يمكن حصرها فيما يلي:²

✓ مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: يعني هذا المبدأ أن أية دولة عضو تقوم بمنح معاملة تفضيلية لدولة أخرى عضو في الإتفاقية و يوجد إستثنائين لهذا المبدأ:

_ الدول التي تقيم إتحادا جمركيا بين الدول الداخلية في منظمة التجارة الحرة فإنه يسمح لها بعدم الإلتزام بتطبيق هذا المبدأ وفقا لأحد البنود الواردة في إتفاقية الغات.

_ السماح للدولة المتقدمة بمنح المعاملة التفضيلية للدول النامية دون تعميمها على باقي الأعضاء و أخيرا إعطاء الحق لكل دولة أن تعبر مسبقا على رغبتها في عدم تعميم الامتيازات التي تمنحها الدول الأعضاء إلى دولة معينة.

✓ مبدأ المعاملة الوطنية: ينصص هذا المبدأ على أنه يجب معاملة المنتج المستورد بعد دفع الرسوم الجمركية و عبوره الحدود الدولية لإحدى الدول الأعضاء من المعاملة التي يلقاها المنتج الوطني المماثل, أي أنه ينبغي عدم التمييز عند فرض الرسوم الجمركية مثلا بين السلع المستوردة و السلع المماثلة المنتجة محليا.

✓ مبدأ الشفافية: تضم المادة 3 من الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات نصوص حول الشفافية باعتبارها واحدة من الإلتزامات و النظم العامة حيث يلزم هذا المبدأ الدول الأعضاء.

_ نشر جميع القواعد و اللوائح المحلية التي تحكم تجارة الخدمات.

_ إعلام مجلس التجارة في الخدمات بجميع الأحكام و التدابير الجديدة.

_ إنشاء على الأقل نقطة واحدة أو أكثر للاستفسار و يمكن للبلدان الأعضاء الأخرى الحصول منها على معلومات عن القوانين و اللوائح التي تؤثر على التجارة في قطاع الخدمات.

¹ _ علي عبد الفتاح أبو شرارة, مرجع سبق, ذكره, ص 278

² _ حشماوي محمد, الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة

المطلب الثاني: جولات الغات التفاوضية

كانت أولى جولات الغات التفاوضية عام 1947 في جنيف و كان عدد الدول المشاركة في الجولة الأولى 23 دولة هي الدول المؤسسة للغات، و كان من بينها بلدان عربيان هما سوريا و لبنان إلا أنهما انسحبا من الاتفاقية لاحقا، و كان الهدف من إجتماع هذه الدول هو معالجة القيود التجارية المتزايدة منذ الحرب العالمية الثانية، و إنشاء نوع من التوازن بين حق الدولة في حماية منتجاتها و التمتع بمزايا زيادة الصادرات و اسباب التبادل التجاري الدولي.

و خلال الفترة الممتدة من إنشاء الغات و حتى قيام منظمة التجارة العالمية أشرفت الغات على ثمان جولات من المفاوضات المتعلقة بالتجارة الدولية:¹

1/ **جولة جنيف بسويسرا:** عقدت عام 1947 بحضور 32 دولة بلغت قيمة التجارة الدولية التي كانت مجالاً للتحرير حوالي 10 مليار دولار و كان الموضوع الأساسي في تلك الجولة يدور حول إجراء تخفيضات في التعريفات الجمركية و قد وصل خفض التعريفات إلى 63% و متوسط خفض التعريفات 32% و يلاحظ أن هذه الجولة تعتبر الجولة الأساسية التي إنتهت إلى التوصل للإطار العام للاتفاقية.

2/ **جولة آنسي بفرنسا:** تعتبر أول جولة مفاوضات تعقد في إطار الاتفاقية و قد عقدت عام 1949 شاركت فيها 13 دولة فقط و قد واصل فيها الدول الأعضاء العمليات الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية.

3/ **جولة توركاى بإنجلترا:** عقدت هذه الجولة في كل من تركيا و إنجلترا عام 1951 و قد ضمت 38 دولة بعد أن إزدادت درجة الوعي و الرغبة في تحرير التجارة الدولية و قد تمت مناقشة حوالي 8700 بند من بنود التعريفات الجمركية التي إنخفضت بواقع 25% بالمقارنة بالمعدلات السائدة عام 1948.

4/ **جولة جنيف بسويسرا:** إمتدت هذه الجولة منذ 1952 إلى 1956 و عقدت بجنيف بسويسرا و شارك فيها 26 دولة و كانت قيمة التجارة الدولية التي شملها التحرير تبلغ 2.5 مليار دولار و هو رقم متواضع نسبياً بسبب تغيير التفويض الممنوح للو.م.أ في المفاوضات كانت تشغل حقها الكامل في التفويض و منح إمتيازات على الواردات بقيمة تقدر بحوالي 90 مليون دولار في حين أنها تحصل على امتيازات تقدر بحوالي 400 مليون دولار.

5/ **جولة ديلون:** عقد بسويسرا خلال الفترة 1961 إلى 1962 أطلق عليها اسم جولة ديلون نسبة إلى وزير الخزانة الأمريكي في ذلك الوقت، و شاركت بها 26 دولة، و كان أهم بحث تعرضت له هذه الجولة هو أثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على الغات هو قيام الدول الأعضاء في السوق الأوروبية بتقديم الامتيازات الدول الأعضاء في الغات و المتضررين من قيام السوق.

6/ **جولة كيندي:** سميت بإسم الرئيس الأمريكي آنذاك و عقدت في جنيف بسويسرا في الفترة الواقعة بين 1964 و 1967 و شارك فيها 62 دولة تطلع بنحو 75% من التجارة العالمية و أسفرت المفاوضات عن تخفيض عالي للتعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية بسبب 34% و كذلك ضيعت عدة إجراءات لمكافحة سياسة الإغراق

¹ محمد لحسن علاوي، محمد لمين شربي، مرجع سبق ذكره، ص 82، 83.

التي تتعارض مع المنافسة المشروعة و في هذه الجولة تم الاتفاق أيضا على مجموعة إتفاقيات دولية لتنظيم أسواق الحبوب و الزراعة.

7/ **جولة طوكيو:** عقدت هذه الجولة في جنيف في الفترة بين 1973 و 1979 و قد أطلق على هذه الجولة جولة طوكيو لأن الإجتماعات لهذه الجولة بدأت في طوكيو و تم في هذه الجولة مناقشة موضوعين رئيسيين هما: _خفض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية المحصورة في قوائم بين الدول الصناعية الرئيسية للأعضاء في الغات بمعدل 33% مع إستثناء بعض السلع الحساسة و المهمة لهذه الدول من تخفيض الرسوم و تزايد نسبة التخفيض للرسوم الجمركية كلما زادت درجة التصنيع للسلعة و يتم هذا التخفيض على مدى ثماني سنوات. _الإتفاق على تخفيض العوائق غير الجمركية و هو من أبرز ملامح جولة طوكيو و لكن الوصول إلى خفض هذه العوائق أمر صعب و ذلك لأن هذه العوائق تحتوي في الغالب على بعض عناصر السياسة المحلية و قد أدلت العوائق غير الجمركية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في جولة طوكيو بهدف الحد من تأثيرها على حرية حركة التجارة الدولية بين الدول الأعضاء.

المطلب الثالث: الجولة الثامنة (جولة الأورغواي) (1986 1994)

تعد جولة الأورغواي الجولة الثامنة في إطار إتفاقيات الغات و قد جاءت لتكون آخر جولة تفاوضية للغات قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية و قد بدأت عام 1986 في مدينة بونتادا دايسي بالاورغواي شارك في مناقشتها عدد كبير من الدول بلغ 123 دولة معظمها من الدول النامية أي بزيادة 100 دولة مقارنة بجولة المفاوضات الأولى في جنيف و قد بدأت الجولة في أيلول 1986 في مدينة بونتادل رايسي في الأورغواي.

أولاً: أسباب و دوافع انعقاد دولة الأورغواي: تتمثل في:¹

1. زيادة حدة الصراع بين الدول الصناعية على الأسواق الخارجية و على حماية أسواقها المحلية من خلال إستعمال أساليب مستحدثة للحماية التجارية و بالتحديد الإلتجاء إلى فرض قيود غير جمركية الأمر الذي أدى إلى إنتشار ما يعرف بالحماية الجديدة خاصة في القطاع الصناعي و الزراعي مما أدى إلى انخفاض كبير في الأداء الاقتصادي لكثير من الدول.
2. إستمرار حالة الكساد خلال الثمانينات في الدول الصناعية الكبرى دفع الدول إلى محاولة الإعتماد على تجديد و فتح الأسواق و المنافذ الخارجية للخروج من هذه الوضعية.
3. تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات و استحوادها على الجزء الأعظم من التجارة الدولية و الإستثمارات غير المباشرة التي أصبحت البديل و الحل الوحيد لمواجهة أزمة المديونية التي تعاني منها الدول النامية
4. انهيار النظام الإشتراكي و إنتهاء ما يطلق عليه تسمية الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي و المعسكر الغربي و هو ما يعني الحاجة إلى إعادة النظر في قواعد النظام التجاري الدولي.

¹ _حشماوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 46، 47

5. إزدياد درجة الفوضى في النظام التجاري الدولي من خلال ممارسات الدول المتقدمة الهادفة لتجاوز قواعد "الغات" و التحايل عليها بالاتفاقيات الثنائية و القيود التقنية و ما ساعد على إنتشار هذه الفوضى هو ضعف آلية فض النزاعات في إتفاقية الغات 1947.

ثانيا: نتائج جولة الأورغواي

- إنتهت جولة الأورغواي في 15/04/1994 و أعتد فيها المشاركون رسميا جملة من النتائج أهمها:¹
1. إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لتكون الإطار المؤسسي لجميع الإتفاقيات التي أبرمت خلال جولة الأورغواي و الذي يضمن إدارة و تنفيذ الإتفاقيات المنبثقة عن جولة الأورغواي و الإشراف على المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف و إدارة نظام شامل و موحد لتسوية النزاعات و إدارة آلية مراجعة السياسات التجارية في الدول الأعضاء و التعاون مع كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لتحقيق انسجام أكبر بين السياسات التجارية و المالية الدولية.
 2. توسيع نطاق النظام التجاري متعدد الأطراف بحيث أصبح يشمل تجارة الخدمات و التجارة في المنتجات الزراعية و المنسوجات و الملابس و هي جوانب لم يسبق التطرق إليها في المفاوضات متعددة الأطراف في الجولات السابقة و شملت القواعد الجديدة لهذا النظام إضافة إلى حقوق الملكية الفردية ذات العلاقة بالتجارة و عمليات الإستثمارات المتعلقة بالتجارة.

ثالثا: الفروق الجوهرية بين الغات و المنظمة العالمية للتجارة

- إذا كان إيجاد المنظمة العالمية للتجارة لتحل محل إتفاقية الغات فإن هذا الأمر يتطلب كشف النقاب على جوانب العلاقة و الاختلاف بين هذه المنظمة و إتفاقية الغات حيث ظهر أن هناك فروقا جوهرية و واضحة بينهما يمكن توضيحها في النقاط التالية:²
1. تتولى منظمة التجارة العالمية إدارة النظام الاقتصادي العالمي بطريقة أعم و أشمل مما كانت تقوم به الغات فقد تم إدخال مواضيع جديدة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية مثل تجارة الخدمات و حقوق الملكية الفكرية و الاستثمار و جوانب البيئة المؤثرة في التجارة الدولية.
 2. إن الغات ليست منظمة بالمعنى الكامل للمنظمات الدولية بل هي مجرد إتفاقية أو معاهدة دولية و من ثم ليس لها سكرتارية دائمة و لا مبنى مستقل , أما منظمة التجارة العالمية فهي منظمة عالمية بالمعنى القانوني الشامل و لها مقر بجنيف و يعمل بهذا ما يزيد عن 450 موظفا بميزانية تقارب 100 مليون دولار لتصبح على قدم المساواة بين صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.
 3. لم تكن إتفاقية الغات تحتاج لمصادقة المجالس التشريعية للدول الأعضاء في حين أن إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة تنصص على وجوب ذلك مما يعطي هذه الأخيرة أساسا قانونيا قويا.
 4. إن شرط الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية مرهون بالموافقة على إتفاقية الغات بجميع بنودها

¹ محمد حسن العلاوي, محمد لمين شربي, مرجع سبق ذكره, ص 93

² سليم سعداوي, مرجع سبق ذكره, ص 17

5. تخلوا إتفاقيات الغات من نظام متكامل و فعال لفض المنازعات و مراجعة السياسة التجارية على خلاف المنظمة العالمية للتجارة التي كان من أساس بنائها الإداري وجود مثل هذا النظام الذي يتواءم مع متطلبات التجارة العالمية في العصر الراهن فهو جهاز دائم يعمل بشكل تلقائي و بصورة أسرع عما كان عليه في إتفاقيات الغات كما توفر المنظمة سبل التنفيذ الفوري لقرار جهاز تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء.
6. إتزامات الدول في إتفاقيات الغات مشروطة و مرتبطة بالإتفاقيات الثنائية ذات العالمية هي دائمة و نهائية و ملزمة للأعضاء

المبحث الثاني: الحماية الجديدة

في ظل التحديات التي يعيشها الإقتصاد العالمي تواجه التجارة العالمية أكبر و أصعب خطر هو ما يعرف اليوم بالحماية الجديدة ، هذه الأخيرة التي قد لا تتعارض في شكلها و مضمونها مع ما جاء في إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة و لكنها إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى عرقلة أو تقييد حرية حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و بالتالي لا يمكن الوصول إلى الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه المنظمة و هو تحرير التجارة بشكل كامل بين الدول الأعضاء.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للحماية الجديدة

نتطرق إليها من خلال :

أولاً: مفهوم الحماية الجديدة

مصطلح جديد في أدبيات الإقتصادي الدولي يقصد به تلك المجموعة من الوسائل المستعملة بغية حماية اقتصاد بلد جاء بطريقة دكية من المنافسة الأجنبية عن طريق تطبيق مقاييس و إجراءات مختلفة على مستوى السوق المحلي و الأسواق الخارجية و تعديل الاستيراد أو توجيه تدفقات الإنتاج أو عوامله على هذا السوق و هذه الإجراءات الحماية عادة ما يتم تبريرها عن طريق حجة الصناعة الناشئة أو غيرها من الحجج المتنوعة.¹

تعرف أيضاً بأنها كل السلوكيات الحكومية الهادفة إلى تدعيم مراكز المخرجات الوطنية في الأسواق المحلية و الدولية متجاوزة بذلك كل أشكال الدعم و الحماية الكلاسيكية كالقيود الفنية و الكمية المتمثلة في التكتلات الاقتصادية و المعايير البيئية للتخفيض التنافس.²

و يقصد بالحماية أيضاً حماية الإنتاج الوطني من منافسة السلع الأجنبية السلع المماثلة لها في السوق المحلي، كما أنها تعني حماية المانع و المصلحة العامة، أما عدم حرية التجارة فتعني منع دخول السلع و الخدمات الأجنبية أو إقامة حواجز و عراقيل أمامها.³

¹ _جعفري عمار، سياسات الحماية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية لتجارة" سياسة تخفيض العملة نموذج مع الإشارة الى حالة الصين" ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، علوم اقتصادية ، اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، جزائر ، 2017 ، ص88.

² _جعفري عمار، مرجع أعلاه، ص 88.

³ _محمود حسين الوادي، الإقتصادي الكلي، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2008، ص 285

_ و تعني أيضا تبني الدولة المجموعة من القوانين و التشريعات و اتخاذ الإجراءات المنقذة لها بقصد حماية سلعها و سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية¹.

_ كما تعرف قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات و وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.

_ كما تعرف كذلك الالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على اتجاه المبادلة التجارية الدولية أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوي بها المبادلات.

ثانيا: الفرق بين الحماية الجديدة و الحماية التقليدية

لتبقى الدول الصناعية الكبرى هي المستفيد الأكبر من مزايا التحرير التجاري الذي سعت إليه من خلال مفاوضات الغات لجأت هذه الدول إلى تطبيق أساليب جديدة للحماية التجارية عرفت بإجراءات المنظمة الرمادية لأنها ليست سواء بما يتعارض مع أحكام الجات، بما يتفق معها و إنما هي منظمة بيضاء بين الأبيض و الأسود. رغم أن الهدف واحد بين الحماية الجديدة و الحماية التقليدية و هو توفير الحماية للمنتج المحلي و السيطرة على أكبر حصة في السوق الدولية إلا أن الوسائل و الأدوات تكاد تختلف كلياً بين هاتين الساستين. تتسم الرسوم الجمركية بالشفافية و الوضوح فهي معرفة من حيث المقدار و ذلك على عكس العوائق الحماية المستحدثة و التي عادة ما تكون وسائل مستقرة من حيث مقدار الحماية التي توفرها و آثارها على الأسعار المحلية و أحيانا تبقى خفية و مستترة².

1- من أشكال الحماية الجديدة ما هو مشروع و ل ينافي مبادئ التحرير التجاري الدولي كالدخول في ترتيبات تجارية تفضيلية أو أي شكل من أشكال التكتل الإق، أما القيود الكلاسيكية فهي تنافي مبادئ الغات عدا الإستثناءات كـ بعض أنواع الدعم المسموع مثلاً.

2- القيود الحماية الكلاسيكية قابلة للقياس و بطرق شتى لكن القيود الحماية الجديدة صعبة لقياس

3- تؤدي العوائق الجمركية إلى إضطراب آلي التسوق بينما تؤدي الأساليب الحماية الجديدة غير الجمركية إلى إلغاء هذه الآلية كلياً.

4- إن أفضل وسيلة لقياس عبء القيود الحماية الجديدة غير الجمركية هو طرح السعر الدولي من السعر المحلي و قسمة الناتج على السعر الدولي و ذلك للحصول على ما يسمى بالتعريف المكافئة للقيود غير الجمركية. و لكن في ظل تعدد العوائق غير الجمركية و التي تتبع من غالبية الدول فإن عملية القياس تصبح غير علمية، و لذا لا يوجد مقياس مر بشكل كلي للقيود الحماية الجديدة.

¹ نوال عبد الكريم الأشهب، التجارة الدولية، دار المجد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 150

² جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 89

ثالثاً: الحماية التجارية الجديدة بين التأكيد و المعارضة

تباينت آراء الاقتصاديين اتجاه الحماية الجديدة فمنهم من يرى أنها ضرورة حتمية في الأزمات المتفاقمة التي يمر بها الإقتصاد العالمي، أما الرأي الآخر فيعارض كافة أشكال الحماية الجديدة و يرى أنها ممارسات ضارة تعوق حرية التجارة خاصة في الأجل المتوسط و الطويل.

حيث يرى الاقتصادي بول كروغمان بأن الزيادة في التعريفات الجمركية قد لا يشكل قراراً صائباً في ظل الأوضاع الإقتصادية العادية، لكن في ظل الظروف التي يمر بها الإقتصاد العالمي خصوصاً في ظل الأزمات سيؤدي بالإقتصاد إلى وضع أفضل و عليه سيكون هناك زيادة في التوجيه نحو الحماية التجارية بالقدر الذي تتأخر فيه عن تقديم برنامج إنعاش إقتصادي فعال.

و حسب الإقتصادي بول كروغمان دائماً فإن هذه سيؤدي إلى الحد من قدرة الدول النامية في مواجهة الأزمات الإقتصادية خصوصاً إذا إستمرت هذه الدول في إتباع سياسات تحرير التجارة مقارنة بالدول المتقدمة التي تحضى ببرامج الدعم المختلفة.

بالمقابل يتجه الرأي الآخر إلى إعتبار أن تدخل الحكومات خلال الأزمات لمساعدة المؤسسات المتعثرة سيشكل دعماً يتعارض و مبادئ المنظمة العالمية للتجارة في المنافسة الحرة و العادلة و عليه يرى أنصار هذا الإتجاه أنه لمواجهة الحماية التجارية الجديدة لابد من إتخاذ الإجراءات التالية: تفعيل و تقوية آليات المنظمة العالمية للتجارة.

وضع نظام يساعد مجموعة العشرين على تجنب اللجوء لتطبيق سياسات حمائية لكن الواقع الخالي يبرز التناقض الصارخ للسياسات التجارية للدول المتقدمة.

فكل دولة من هذه الدول تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة و حماية نفسها من اثار أية ازمة إقتصادية طارئة، والدول المتقدمة هي المسبب الأول والأساسي للأزمة العالمية والتي تولد عنها تراجع حاد في صادرات الدول النامية وماترتبت عنها من مشاكل إقتصادية بالغة الخطورة من خلال إستخدامها للسياسات الحمائية الجديدة على غرار برامج الدعم وخطط الإنقاذ ولم تتوقف هذه السياسات عند هذا الحد بل لجئت إلى إستخدام أسعار الصرف الدولية كوسيلة حمائية جديدة من خلال التلاعب بالقيم الخارجية للعملات.¹

رابعاً: الحجج الجادة و الواهية لسياسة الحماية

و تتمثل فيمايلي:

1. الحجج الجادة لسياسة الحماية: تتميز سياسة الحماية لمجموعة من الحجج الجادة أهمها:²

1. **الصناعات الناشئة:** إن الحماية يمكن أن تكون وسيلة فعالة في إنشاء و تشجيع منتجات معينة مثل هذه الصناعة يجب بطبيعة الحال أن تكون إنشائها ملائماً لظروف الدولة و لكننا نجد أنه من المستحيل أن تبدأ هذه

¹ ريسا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الازمة الاقتصادية العالمية ، المكتبة العصرية لنشر والتوزيع ، مصر ،

2011، ص116

² الدكتور سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص ص 403_409

الصناعة و تنشط ما لم تحمي من المنافسة الخارجية من المنتجين الأجانب الذين أتحت لهم فرصة السبق في الإنتاج و إستقرار الصناعة و ينطبق هذه الحالة بالنسبة للدول النامية الحديثة العهد بالتضيق, فتنفيذ برامج التنمية الصناعية تحتاج إلى مثل هذه الحماية فالصناعة الأجنبية تتميز بأنها بدأت مبكرة فكثيرا من صناعات الدول النامية الناشئة تكون على قدم المساوات مع الصناعات الأجنبية من حيث ملائمة عوامل الإنتاج الموجودة لديها و من حيث توافر المادة الأولية و من حيث إتساع السوق.

2. تنوع الصناعات:

من ضمن الحجج التي يذكرها مؤيد و الحماية هي الرغبة في تنويع الصناعة كهدف ترغب الدولة في تحقيقه, فوجود نظام إقتصادي دولي متداخل إلى درجة كبيرة و مكون من عدد من الدول متخصصة في عدد محدود من سلع التصدير و تعتمد على بعضها فيإستيراد مجموعة أكبر من السلع يجعله نظام غير مستقر فمثل هذا النظام يعرض أعضائه إلى صدمات شديدة إذا ما تعرض العالم إلى كساد كما يتعرض إلى التفتك الإقتصادي في حالة حدوث حرب أو تغييرات صناعية أساسية إلا أن هذه الإضطرابات من الممكن تجنبها أو تقليلها إلى أقل حد ممكن لو أن الدولة لجأت متعمدة عن طريق الحماية إلى تحقيق إقتصاد متوازن فإن الدولة تريح أكثر في الزمن الطويل من الإستقرار الإقتصادي مما تخسره من إرتفاع تكلفة المنتجات التي تحميها.

3. تحقيق التوظف:

أثناء نقشي البطالة في العالم في الثلاثينات أثار مؤيدو الحماية الحجج القائلة بأن الحماية هي الوسيلة إلى معالجة هذه المشكلة, فعن طريق تخفيض الواردات بواسطة الرسوم الجمركية فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة التوظف في الانتشار إلى الصناعات الأخرى كما أن الاستثمار و ما يطلبه إنتاج السلع البديلة لسلع الاستثمار من تسهيلات facilites يؤدي إلى إضافة قوة جديدة لزيادة التوظف هذه الحجج في ذاتها سليمة و لكن الأمر المشكوك فيه هو في إذا كانت هذه هي أحسن الوسائل لمعالجة مشكلة البطالة.

أولاً: من المحتمل أن تكون هذه الوسيلة ليست وسيلة فعالة في معالجة البطالة فإذا عمدت إحدى الدول إلى تخفيض وارداتها عن طريق فرض رسوم جمركية جديدة فإن صادرات الدول التي تتعامل معها هذه الدولة سوف تتخفض بنفس مقدار انخفاض واردات هذه الدولة و يترتب على ذلك نقص في التوظيف في الخارج فإذا ما تحقق انخفاض في التوظف في الداخل و في الخارج فسيترتب على ذلك إنخفاض في الإنفاق على الواردات التي تعتبر صادرات بالنسبة للدولة التي فرضت الرسوم الجمركية الجديدة.

ثانياً: من الموكد أن صادرات الدولة التي نحن بصدها سوف تتخفض مباشرة و بقدر كبير و ذلك عن طريق المعاملة بالمثل من جهة الدول الأخرى, ففي الحقيقة فإن الدولة التي تحاول زيادة التوظف عن طريق فرض رسوم جمركية فإنما هي في الواقع تقوم بتصدير البطالة .

4. تحسين معدل التبادل الدولي:

بعض الاقتصاديين قد دعوا إلى فرض الرسوم الجمركية و ذلك للإستفادة من إتجاه الأسعار في الدولة المصدرة إلى إنخفاض نتيجة فرض الرسوم الجمركية. فإذا ما تحقق ذلك فإن الدولة التي قامت بفرض الرسوم الجمركية سوف تستفيد, و ذلك عن طريق الحصول على وارداتها بمعدل أحسن, أي أن كمية معينة من سلع التصدير يمكنها أن تحصل على كمية أكبر من سلع الإستيراد عما كانت تحصل عليه من قبل. و يتضح لنا عند دراسة الرسوم الجمركية إنخفاض أسعار الواردات نتيجة فرض هذه الرسوم إنما سيتوقف على حالة عرض هذه السلع, فإذا كان عرض هذه السلع في الدولة التي تقوم بإنتاجها عرضا مرنا للغاية تقترب من أن تكون مالانهاية أي تكاليف ثابتة, فإن الرسوم الجمركية على الواردات ستؤدي إلى إنخفاض ضئيل أو عدم إنخفاض السعر إطلاقا.

5. الرسوم الجمركية كوسيلة للمساومة: إن الدولة التي تفرض رسوما جمركية على السلع المستوردة يمكنها أن تستخدم هذه التعريفات الجمركية كوسيلة للمساومة و ذلك حتا يمكنها أن تحصل من الدول الأخرى على تخفيض في الرسوم المفروضة على صادراتها, و هذه الوسيلة ليست متاحة للدول المتبقية حرية التجارة أو للدول التي تكون الرسوم التي فرضتها رسوما بغرض الحصول على الإيرادات فهناك ضررا قد يترتب على فرض مثل هذه الرسوم و هو عدم إمكان مقاومة إستخدام الرسوم الجمركية في الغرض الأصلي الذي فرضت من أجله فبدلا من أستخدام الرسوم الجمركية كوسيلة للحصول على تخفيض الرسوم المفروضة على الصادرات من الدول الأخرى فإنها قد تستخدم بواسطة الآخرين كوسيلة للحصول على حمايات إضافية من الحكومة.

6. الحماية كإجراء مضاد للإغراق: إن التعريفات الجمركية لكثير من الدول إنما تتضمن شروطا خاصة فيما يتعلق بالإغراق الذي يثير مضايقات شديدة للمنتجين في الدولة التي يحدث فيها الإغراق و لكن ما هو الإغراق؟. إن الكثيرين يعتقدون أن الإغراق هو البيع في الخارج بأقل من تكاليف الإنتاج و لكن ليس هذا هو التعريف السليم للإغراق, فالإغراق هو البيع في الخارج عند السفر أقل من السعر الذي نحصل عليه في السوق المحلي, و ذلك بطبيعة الحال بعد أن نأخذ في الإعتبار تكاليف النقل و الرسوم الجمركية أي كل مصاريف التحويل.

7. الدفاع القومي: إن حماية صناعات معينة كثيرا ما يؤيد على أساس الدفاع القومي فإذا كانت منتجات صناعية معينة ضرورية لأغراض حربية فقد أثرت الحجة بأنه إذا لم يتيسر لهذه الصناعة أن تبقى بدون حماية فإنه من الواجب بكل الوسائل على إبقاء هذه الصناعة و ذلك عن طريق الرسوم الحمائية, فإن الرغبة أو الضرورة لتحقيق الدفاع القومي إنما له أهداف كالسلام و القوة أو ربما بقاء الدولة و هي خارجة عن نطاق التحليل الإقتصادي. إلا أننا يجب أن نلاحظ أنه عند قيام حرب شاملة فالحقيقة أن أي صناعة تكون ضرورية للاقتصاد القومي إنما تكون أساسية للدفاع القومي أيضا, وبناء على ذلك فإن هذه الحجة تعني أن الأمن الحربي يمكن ضمانه و ذلك عن

طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي و الاكتفاء الذاتي التام هو هدف ليس من الممكن تحقيقه بالنسبة لأي دولة و قد يكون من الممكن تحقيقه إلى درجة كبيرة بالنسبة للدولتين الكبيرتين للاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة.¹

II. الحجج الواهية لسياسة الحماية

إن الحجج السابق الإشارة إليها بواسطة مؤيدي الحماية حجج تتطلب المناقشة إلا أن جميع هذه الحجج لا يوجد فيها ما هو مقبول سوى حالة الصناعات الناشئة و ربما حالة الدفاع القومي و في الحقيقة فإن قضية الحماية قلما يصدر قرار فيها على أساس من العقل و إنما كثيرا ما يتدخل الاعتقاد بأن هناك مصلحة خاصة، و في هذه الحالة فإن المصلحة العامة تهمل إزاء المصلحة الخاصة هذا بالإضافة إلى أن الحقيقة القاسية أن حجج الحماية التي لها أهميتها السياسية إنما هي في الغالب أقل الحجج إستنادا إلى الأسس الإقتصادية فنضع هذه الإعتبارات في أذهاننا عند دراسة الحجج الآتية:

1/ **حجة العمال الفقراء أو منخفض الأجور:** الكل يعلم أن الأجور في الدول المختلفة تختلف إختلافا كبيرا فمثلا فإن متوسط الأجر في الولايات المتحدة يبلغ ضعف متوسط الأجر في إنجلترا كما يبلغ 3 إلى 4 في أمثال الأجر في إيطاليا، و بناء ان على هذه الحقائق فقد يكون من الطبيعي أن نستنتج أن إنتقال العمال الفقراء أو منخفض الأجر يمكن أن يتفوق سعريا (يكون منخفض السعر) على إنتاج العمال مرتفعي الأجور فقامت الحجة القائلة أن الرسوم الجمركية ماهي إلا وسيلة لحماية مستوى المعيشة المرتفع أو حماية العمال مرتفعي الأجور من منافسة العمال منخفضي الأجور.

2/ **حماية السوق المحلي:** قد أثار بعض الإقتصاديين أن الدولة لو عمرت إلى حماية صناعاتها فإن ذلك سوف يؤدي إلى توسيع السوق بالنسبة للمنتجات الزراعية و ذلك عن طريق زيادة القوة الشرائية لعمال الصناعة، فوفقا لهذه الحجة فإن الزراعة تستفيد فائدة كبيرة ليس فقط من فرض الرسوم الحامية على المنتجات الزراعية المنافسة في الخارج لكن تستفيد أيضا بطريقة غير مباشرة عن طريق زيادة القوة الشرائية للعمال المشتغلين في الصناعات التي تتمتع بالحماية.

3/ **إبقاء النقود داخل الدولة:** هذه الحجة قائمة على أساس ما سبق أن قاله التجاريون من التركيز على النقود على أساس أنها هي الثروة، ولا نحتاج هنا إلى أن نشير إلى أن التجارة الدولية ماهي إلا مبادلة سلع بسلع أخرى، و أن النقود الدولية (الذهب) إنما تتحرك بفرض تحقيق التوازن في التجارة فنقود أي دولة لن تكون لها فائدة للأجانب إلا إذا قاموا بإنفاقها في هذه الدولة.

¹ دكتور سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص، 414_ 416

4/ التساوي بين تكاليف الإنتاج: يرى أنصار الحماية أن التعريفات الجمركية العلمية هي التي تساوي بين تكاليف الإنتاج في الداخل و تكاليف الإنتاج في الخارج و هذه الحجة تبدو أنها عادلة فهي تبدو كأنها لا تضع جميلاً لأحد، فهي تلجأ إلى إزالة أثر التكاليف العالية للمنتج المحلي و ذلك لوضعه في مكان يمكن فيه أن يقابل المنافسة الخارجية دون أن يكون في مركز سيء مترتب على إرتفاع تكاليفه.

و بعد وضع المنتج المحلي على قدم المساوات مع المنتج الألفاً أن ينجح فحيث أن الظروف أصبحت متعادلة فإن المنافسة تكون عادلة، و بذلك يستطيع المنتج الذي تمت حمايته أن يحصل على كل الرجح الذي هو ربح معقول و المستهلك المحلي سوف يحمي من الأسعار غير المعقولة فالرسوم الجمركية تقوم بحماية الصناعات التي على درجة منخفضة من الكفاءة و ذلك على حساب المجموع، فعن طريق منع الإستيراد فإن هذه الحماية إنما تحد من السوق الخارجي بالنسبة لصناعات الدولة التي على درجة كبيرة من الكفاءة و هي صناعات التصدير.¹

و بالتالي يصيبها الضرر فأى تشريع يقو على أساس التمييز في صالح الصناعات التي على درجة منخفضة من الكفاءة و ضد الصناعات التي على درجة عالية من الكفاءة و ضد مجموع المستهلكين فلا يمكن أن يكون لمثل هذا التشريع ما يبرره.

¹ دكتور سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص 417 _ 425

المطلب الثاني: العلاقة بين الحماية الجديدة و تحرير التجارة الدولية

تمكن العلاقة بين الحماية الجديدة وتحرير التجارة الدولية فعدة نقاط

أولاً: أسباب و دوافع إستخدام السياسات الحماية الجديدة

شهدت فترة نهاية الستينات و بداية السبعينات ظهور حملة من الأزمات على مستوى الإقتصاد الدولي كأزمة النقد الدولي و أزمة النفط و الفوائض المالية, هذه الأزمات التي كانت الإقتصاديات الرأسمالية مركزا لها كانت سببا في إستخدام ما يسمى بالحماية الجديدة حيث ظهرت أشكال و أساليب جديدة للحماية التجارية أقل وضوحا و أكثر فعالية في إعاقه تدفقات التجارة الدولية و قد صاحب حدوث أدوات الحماية حدوث تغيرات في طبيعتها و أهدافها حيث أصبحت ذات طبيعة تسييرييه بمعنى أنها صارت توجه ضد بلدان معينة و أنواع معينة من السلع و فيما يليأهم الأسباب التي كانت وراءها:¹

- 1- تقادم الأزمات في الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة دفعت هذه الأخيرة إلى تطوير أساليب جديدة للحماية تكفلها حد أدنى من الهيمنة في خضم الصراع الذي تشهده السوق التجارية الدولية
- 2- بروز قوى إقتصادية تنافسية في الدول الصاعدة في حلقة التبادل التجاري العالمي (اليابان, الصين, البرازيل, الهند, كوريا الجنوبية, هونج كونج, تايوان و سنغافورة) و بدرجة أقل بعض البلدان النامية
- 3- غزو السلع الآسيوية في أسواق الدول الصناعية المتقدمة و بأسعار تنافسية بسبب ما توفر لها من اساليب الفن الإنتاجي الرفيع و الأيدي العاملة الرخيصة حيث أصبحت هذه الدول تنافس منتجات الدول الصناعية
- 4- كثرة الإستثناءات في مبادئ الغات دفعت بالدول الصناعية إلى الإلتواء إلى المادة 19 كوسيلة لتطبيق بعض الممارسات الضارة بغرض حماية منتجاتها من المنافسة لكن في الحقيقة قد أسيء إستعمال هذه المادة من قبل هذه الدول و الإجراءات التي إتخذتها عموما كانت منافية لروح الغات.

ثانياً: المستفاد من الحماية

رفع سعر السلعة نتيجة للحماية تعيد المنتجين و تضر المستهلكين (وعادة الدول ككل) و على أية حالة كلما كان المنتجون أقلية و يستفيدون كثيرا من الحماية فإن لديهم حافزا للإلحاح على الحكومة لإتخاذ إجراءات الحماية و من جانب آخر فإنه نظرا لأن الخسارة و إنما توزع على عدد كبير من المستهلكين, و بالتالي كل واحد يخسر قدرا ضئيلا جدا نتيجة لغرض الحماية, فإنهم لا يكونوا عادة منظمين بفعالية حتى يمكنهم مقاومة إجراءات الحماية و عليه فهناك تحيز في صالح المنتجين, فمثلا ضريبة على حصة السكر تؤدي إلى زيادة إنفاق الفرد على السكر بعدد محدود من الجنيهات لكل فرد في السنة.

و في السنوات الأخيرة فإن الإقتصاديين وضعوا عدة نظريات فيما يتعلق بأي المجموعات و الصناعات هي التي يتم حمايتها و بعض هذه النظريات قد تم فعلا التحقق من صحتها عمليا.

¹ _جعفري عمار, مرجع سبق ذكره, ص ص 89، 90

1. في الدول الصناعية فإن الحماية من المنتظر أن توفر عمالا للصناعات كثيفة العمل التي تستخدم عمالا غير مهرة عند أسعار منخفضة و الدين يجدون صعوبة كبية في إيجاد عمل إذا ما فقدوا عملهم الحالي
 2. أيدت الدراسات الميدانية حصول جماعات الضغط على الحماية و هذا ما يعرف بنظرية أصحاب المصالح التي تقضي:
 - بأن الصناعات المنظمة تنظيما عاليا مثل صناعة السيارات تحصل على حماية أكبر من الصناعات الأقل تنظيما.
 - إن الصناعات التي تنتج سلعا إستهلاكية عموما تكون قادرة على الحصول على حماية أكبر من الصناعات التي تنتج سلعا وسيطة تستخدم كمدخلات الصناعات أخرى ذلك لأن الصناعات الأخرى ممكن أن تستخدم كمدخلات لصناعات أخرى ذلك لأن الصناعات الأخرى ممكن أن تستخدم سلطتها المقابلة و تعيد الحماية (لأنهم يستطيعون رفع أسعار مدخلاتهم).
 3. بالإضافة إلى أن الحماية يبدو أنه يحضى بها جغرافيا تلك الصناعات غير المركزة التي تستخدم عدد كبير من العمال أكبر من الصناعات التي تعمل فقط في بعض المناطق و التي تستخدم عددا قليلا من العمال. و العدد الكبير من العمال لديه قوة في التصويت في الإنتخابات لإختيار مسؤولي الحكومة الذين يوفرون الحماية للصناعة و عدم التمركز يؤكد على أن المسؤولين المنتجين من مناطق مختلفة يؤيدون الحماية.
 4. و نظرية أخرى تقترح أن سياسات التجارة إنما تكون منحازة إلى الإبقاء على الوضع الحالي بمعنى أنه من المنتظر أن تحصل صناعة على حماية الآن لو أنها كانت حاصلة على هذه الحماية في الماضي, كما أن الحكومات يبدو أنها تكون مترددة في تبني سياسات تجارية ينتج عنها تغيرات كبيرة في توزيع الدخل, هذا بصرف النظر عن هم المستفيدين و من هم الخاسرون.
 5. و أخيرا فإن الحماية يبدو أنها من السهل الحصول عليها بواسطة الصناعات التي تنافس منتجات من الدول النامية ذلك لأن هذه الدول يكون لديها عادة قوة إقتصادية و سياسية أقل من الدول الصناعية التي تستطيع بنجاح أن تقاوم قيود التجارة ضد صادراتها.
- و يجب ملاحظة أن بعض من النظريات السابقة فيها تكرار و بعضها متعارضة و أن بعضها قد تم إثباتها إثباتا جزئيا في الدراسات الميدانية و من أمثلة الصناعات التي تحصل على حماية كبيرة في الولايات المتحدة هذه الأيام هي صناعة المنسوجات و صناعة السيارات و صناعة الصلب¹.

¹ الدكتور سامي خليل, مرجع سبق ذكره, ص 429_ 431

ثالثا: المعايير البيئية كسياسات حماية غير تعريفية في التجارة الدولية

إن المثير للقلق في قضية استخدام المعايير البيئية هو محاولة إستخدامها في مواطن غير ضرورية كأدوات حماية مقنعة ضد صادرات الدول الأخرى خاصة النامية منها و مع ذلك فإنه يصعب تحديد ما إذا كانت هذه المعايير تستخدم لأهداف تجارية فمن خلال الدراسة التي قدمها "بيرسوف" و التي حاول وضع بعض المؤشرات العامة التي تمكننا من معرفة عما إذا كانت المعايير البيئية المستخدمة لأغراض تجارية حمائية أم لا؟. و من أهم هذه المؤشرات مايلي:¹

1/تعتبر أدوات السياسة البيئية حمائية إذا كانت السلع الأجنبية تخضع لمعايير تختلف عن المعايير التي تخضع لها السلع المحلية، و أيضا في حالة عدم توافق هذه المعايير المطبقة على المنتجات الأجنبية مع الأهداف البيئية المراد تحقيقها.

2/إذا كانت الإختلافات في المعايير تتعلق بمسائل إجرائية أو متطلبات تحكيمية فهناك تكون هذه الإجراءات قصد بها أهداف تجارية و هذا لأنها تفرض أعباء زائدة على المنتجات الأجنبية مقارنة بالمحلية و على سبيل المثال عدم إعتراف الفحص للإشعاع أو المعايير الإصدارات الأخرى، قد يتحمل المنتج الأجنبي في هذه الحالة نفقات الحصول على المعلومات المتباينة، نفقات مباشرة لتطوير المنتج...إلخ و تكون الدول النامية أشد الدول تضررا لمثل هذه التكاليف.

3/إذا كان التباين في المعايير البيئية ناتج عن تباين و إختلاف التقضيات الإجتماعية و إختلاف الأنواع و الأدواق أي أن المعايير تستخدم لتحقيق مستوى أعلى للرفاهية أكثر من كونها تستخدم لحماية البيئة، و بالتالي تصبح المعايير المطلوبة ضد المنتجات الأجنبية بمثابة إجراءات حمائية غير مبررة.

و ما لاحظته المنظمة العالمية للتجارة في هذا المجال هو أن الدول المتقدمة دائما ما تركز على المعايير المتعلقة بالجودة و نوعية السلع و الخدمات و ربما تدخل المعايير البيئية في هذا السياق لتحقيق أهداف تجارية لهذه الدول، كما نجد أن جماعات الضغط في هذه الدول تسعى دائما لكسب جماعات أنصار البيئي لجانبها و إنشاء تحالفات قوية من أجل فرض مزيد من الحمائية رافعين شعارات حول حماية البيئة و الحد من التلوث مما يؤثر و بلا شك على صادرات الدول النامية و التي لا يمكنها مواكبة هذا الوضع نظرا لأسباب التالية:

- 1- الإمكانيات المتواضعة للدول النامية في عملية الإلتزام بكل المعايير البيئية.
- 2- لا تستطيع هذه الدول توفير المبالغ المالية اللازمة للتوافق مع المعايير البيئية المرتفعة نظرا لندرة الأموال من جهة و أيضا لشدة المنافسة عليها من جهة أخرى.
- 3- إن تشدد الدول الصناعية في المعايير البيئية قد يؤدي غالبا إلى إعادة توطن الصناعات خاصة كثيفة التلوث في الدول النامية مما يزيد من خطورة الأضرار البيئية في هذه البلدان.

¹_pearson ,charles ,economics and the globale environnement cambridge ,UK cambridgeuniversity prise,2000,p 296

خلاصة الفصل:

نستخلص في هذا الفصل هو أن الحماية الجديدة تختلف إختلافا واسعا عن الحماية التقليدية, فهي تستخدم بأساليب ذكية و خفية و تحضى بتنظيم و إطار قانوني من طرف المنظمة العالمية للتجارة على غرار التكتلات الإقتصادية و المعايير البيئية.

فقيام التكتلات الاقتصادية ينتج عنه اثنين أحدهما إيجابي يستهدف خلق التجارة بين الدول الأعضاء و لا يعارض ما تهدف إليه منظمة التجارة العالمية أما الآخر فهو أثر سلبي يحول التجارة من الدول غير الأعضاء قبل عملية التكامل إلى الدول الأعضاء بعد عملية التكامل و هو أمر في الواقع يعارض مبادئ التجارة الحرة و الشكل الآخر للحماية الجديدة هو المعايير البيئية التي تسعى الدول المتقدمة إلى تطبيقها من خلال ربط التجارة الدولية بالبيئة و إنشاء لجنة للتجارة و البيئة في منظمة التجارة العالمية و هو ما تحقق فعلا حتى يتسنى لهذه الدول مكافحة ممارسات الإغراق البيئي حيث تحولت المعايير البيئية إلى حوافز تجارية غير تعريفية تعيق إنسياب صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة التي لا تسعى إلى الحفاظ على البيئة بل لمنع الصادرات الدول النامية من المنافسة.

خاتمة

• خاتمة

إستهدفت هذه الدراسة موضوعا هاما من مواضيع الإقتصاد الدولي الذي يشكل اليوم أحد العقبات الكبرى في مسار تحرير التجارة الدولية و هو موضوع الحماية الجديدة و قبل التطرق لهذه الظاهرة الإقتصادية الدولية قمنا بعض أهم التطورات التي عرفتها التجارة الدولية في الفصل التمهيدي من هذه الدراسة إنطلاقا من مفهوم التجارة الدولية الذي ينصرف إلى عملية تبادل السلع و الخدمات و الأشخاص و رؤوس الأموال بين مختلف دول العالم, ثم قمنا بعرض أنواع و أشكال سياسات التجارة الخارجية حتى يتسنى لنا التعريف بين ما هو تقليدي كلاسيكي و بين ما هو جديد فمن النادر أن نجد أشكالا صافية للسياسات الحمائية أو التحريرية في التجارة الخارجية للبلدان في الممارسات العملية ففي الواقع تنطوي السياسات التي تطبقها مختلف الدول في مجال التجارة الخارجية على مزيج من الحرية و الحماية بحيث يصعب الحديث عن صورة مطلقة لهذه السياسة أو تلك, بل حتى أن أكثر الدول حماسة لتحرير التجارة الخارجية و التي تحاول إلزام الدول الأخرى على إتباعها, نراها اليوم تستخدم في مراحل مختلفة خصوصا في أوقات الأزمات أساليب و أدوات تتدرج في سياق الحمائية و ذلك على الرغم من غلبة الإتجاه إلى التحرير في ظل ظروف العولمة المتزايدة بدءا من تأسيس اتفاقية الغات و جولاتها المنكرة وصولا إلى قيام منظمة التجارة العالمية التي ترفع لواء الحرية و تفرضه شرطا رئيسيا للإنتظام إليها

وفي حقيقة الأمر فإن معظم مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي أصبحت تشرف عليه منظمة التجارة العالمية و المؤسسات المكملة لدورها, مفروض من قبل الدول المتقدمة و يجسد هيمنة الأطراف القوية على حساب البلدان النامية , و هو ما يعني آليات النظام التجاري الجديد ستؤدي إلى المزيد من التوزيع غير المتوازن للثروات و مكاسب النمو و يتضح ذلك جليا من خلال تطور إستخدام القيود الحمائية الجديدة و بطريقة ذكية و خفية و التي تسمح بها تشريعات التجارة الدولية حيث رأينا كيف يتم إستخدام التكتلات الإقتصادية كأداة حمائية جديدة في التجارة الدولية وجه الدول غير الأعضاء في التكتل و ذلك من خلال الأثر التحويلي للتجارة الذي يتمثل في الآثار السلبية التي يخلفها التكتل على كل الدول الأعضاء و غير الأعضاء و ذلك لأنه يحول التجارة من المنتج الأكثر كفاءة خارج المنطقة إلى منتج أقل كفاءة داخل المنطقة كما تطرقنا أيضا إلى المسألة البيئية و علاقتها بالتجارة الدولية إضافة إلى المعايير البيئية و كيف تم إستخدامها من طرف الدول المتقدمة كأداة حمائية جديدة في التجارة الدولية و هو ما يحول دون وصول صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة

و بالتالي فإن التفاوت الشديد في تطبيق المعايير البيئية دفع بالدول المتقدمة إلى محاولة ربط التجارة الدولية بالبيئة و ذلك من خلال إنشاء لجنة خاصة للتجارة و البيئة داخل المنظمة العالمية للتجارة و هو ما تحقق فعلا

ولم تكتف هذه الدول بهذه السياسات و الأساليب فحسب بل إنتقلت لإجراءات حمائية جديدة إلى مستوى التسويات النقدية و المالية متجاوزة تكاليف الإنتاج و جودته و كذا أشكال الدعم الحكومي, و

ذلك من خلال التخفيضات التنافسية لقيمة العملة للرفع من القدرات التنافسية للمنتوجات الوطنية في الأسواق الدولية

• إختبار فرضيات التجارة:

✓ **فرضية 01:** من خلال عرض أهم التطورات الحاصلة في النظام التجاري العالمي إنطلاقاً من تأسيس إتفاقية الغات وصولاً إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة تبني أن هناك توجهاً عاماً نحو التحرير التجاري الذي يدعو إليه النظام التجاري العالمي الجديد من خلال التزايد المستمر في عدد الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة و المكاسب الكبيرة التي حققها هذا النظام حيث ساهم بكل آلياته و مؤسساته في نمو حجم التجارة العالمية منذ تأسيس الغات

✓ **فرضية 02:** تأكدت صحة هذه الفرضية فالسياسات الحمائية الجديدة تختلف إختلافاً جوهرياً عن سياسات الحماية الكلاسيكية فهي وسائل تستعمل بغية حماية إقتصاد بلد ما و بطريقة خفية و ذكية من المنافسة الأجنبية فهي وسائل غير قابلة للقياس مما يجعل الحد منها أمراً في غاية الصعوبة و التقيد و ما يدعم مثل هذه الممارسات هو أنها تمارس تحت مظلة إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة كالمعايير البيئية و سياسة تخفيض العملة و يرجع اللجوء إلى هذه السياسات إلى الركود الذي أصاب معظم الدول المتقدمة جراء الأزمة المالية و الإقتصادية و إستنفاد وسائل الحماية التقليدية التي لا تتوافق مع إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة

• نتائج الدراسة:

ختاماً و بعد الدراسة لموضوع السياسات الحمائية الجديدة في ضوء إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة نلخص النتائج التالية:

1. حقق النظام التجاري العالمي الجديد ممثلاً في المنظمة العالمية للتجارة مكاسب معتبرة في تحرير التجارة الدولية و الدليل على ذلك إرتفاع حجم التجارة العالمية بشكل مضطرد اليوم مقارنة بفترة ما قبل إنشاء إتفاقية الغات 1947

2. الحماية الجديدة مصطلح جديد في الإقتصاد الدولي لأن بدايتها لم تكن إلا في بداية السبعينات من الألفية الماضية نتيجة لأزمات الإقتصاديات الرأسمالية في الوقت الذي سجلت فيه الدول الصاعدة معدلات نمو مرتفعة

• توصيات الدراسة:

الإلتزام بضرورة تنفيذ الإتفاقيات المنبثقة عن النظام المتعدد الأطراف في إطار عمل المنظمة العالمية للتجارة بنوع من الصرامة و الجدية.

المراجع

• قائمة المراجع:

أ. الكتب:

- 1) رضا عبد السلام, العلاقات الإقتصادية الدولية في ظل الأزمة الإقتصادية العالمية, المكتبة العصرية للنشر و التوزيع, مصر, 2011
- 2) رعد حسن الصرن, السياسات التجارية الخارجية, دار الرضا للنشر, الجزء الاول, 2000
- 3) د. سامي خليل, الإقتصاد الدولي, دار النهضة العربية, القاهرة, 2005
- 4) سليم سداوي, الجزائر و منظمة التجارة العالمية, آفاق و معوقات الإنضمام, دار الخلدونية
- 5) د. شقيري نوري موسى, محمد عبد الرزاق الخيطي, صالح طاهر الزرقان, الأستاذ عبد الله يوسف سعادة, التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية, الطبعة الأولى, دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة, عمان الاردن 2012
- 6) عبد الرحمان سيري, الإقتصاديات الدولية الدار الجامعية 2009
- 7) عبد الفتاح أبو شرار, الإقتصاد الدولي, نظريات و سياسات, الطبعة الأولى, دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة, عمان الأردن 2007
- 8) عطا الله على الزيون, التجارة الخارجية, دار اليازوري العلمية للنشر, الأردن 2005
- 9) د. علي جدوع الشرفات, مبادئ الإقتصاد الزراعي, الطبعة الأولى, دار زهران للنشر و التوزيع, عمان, الأردن 2010
- 10) محمد أحمد السيرتي, إقتصاديات التجارة الخارجية, مؤسسة رؤية, الطبعة الاولى, مصر 2009
- 11) محمد بن إبراهيم التويجري, التجارة الدولية و أثرها على التنمية المستدامة, المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية, المنظور الإقتصادي للتنمية المستدامة, تونس, 2002
- 12) متولي عبد القادر, الإقتصاد الدولي, النظريات و السياسات, الطبعة الأولى, دار الفكر منشرون و موزعون, عمان, الأردن, 2011
- 13) محمود حسين الوادي, الإقتصاد الكلي, دار المسيرة للنشر, الأردن, 2008
- 14) د. محمود عبد الرزاق, الإقتصاد الدولي و التجارة الخارجية (النظرية و التطبيق) الطبعة الأولى, الدار الجامعية, إسكندرية, 2010
- 15) نوال عبد الكريم الأشهب, التجارة الدولية, دار المجد للنشر و التوزيع, عمان, الأردن, 2015

ب. الأطروحات:

- 1) جعفري عمار , السياسات الحمائية الجديدة في ضوء إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة (سياسات تخفيض العملة نموذجاً مع الإشارة إلى حالة الصين) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه, علوم إقتصادية, إقتصاد دولي, جامعة محمد خيضر بسكرة, 2017 2018
- 2) حشاوي محمد, الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية, أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية, جامعة الجزائر, 2006

ج. المدكرات:

- 1) أمجد بن عيسى و محمد كشرود, إنعكاسات الشراكة الأرومتوسطية على التجارة الخارجية للجزائر (1995 2014) مدكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د) علوم إقتصادية مالية و نقود, جامعة العربي التبسي, تبسة, 2016
- 2) بوكونة نور, تمويل التجارة الخارجية في الجزائر, مدكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية, كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارة و التسيير, جامعة الجزائر, 2011 2012
- 3) تركية صغير, سياسات التجارة الدولية في الجزائر و انعكاساتها على الأداء الإقتصادي خلال (1990 2014) مدكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي علوم إقتصادية
- 4) فيروز سلطاني, دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقيات التجارية الإقليمية و الدولية, دراسة حالة الجزائر و إتفاق الشراكة الأرومتوسطية, مدكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية , إقتصاد دولي جامعة محمد خيضر بسكرة 2012 2013

د. المجالات:

- 1) محمد لحسن علاوي, محمد لمين شربي, الحمائية الجديدة, حرب العملات و أهمية تفعيل دور المنظمة العالمية للتجارة, مجلة الباحث, العدد 14, جامعة ورقلة 2014

بالغة الأجنبية

1/ pearson ,charles, economics and the globale environnement cambridge,UK
cambridge university prisse